

الفصل الثاني
مسائل من كتاب الطهارة

obeikandi.com

مسألة تحديد قدر الماء الكثير بالقلتين

اتفق فقهاء المذاهب على أن الماء الكثير لا ينجسه شيء، ما لم يتغير لونه أو طعمه أو ريحه، ويختلفون في حد الكثرة، فالمعتبر عند الحنفية في القدر الكثير رأى المبتلى به، بناءً على عدم صحة ثبوت تقدير شرعاً. ويرى المالكية أن الكثير ما زاد قدره عن آنية الغسل وكذا ما زاد عن قدر آنية الوضوء على الراجح. ويتفق الشافعية والحنابلة في ظاهر المذهب على أن الكثير ما بلغ قلتين فأكثر^(١).

واستدل الشافعية على تحديد الماء الكثير بالقلتين: بحديث عبد الله بن عمر عن النبي ﷺ قال: «إذا كان الماء قلتين لم يحمل الخبث». وافتتح الدارقطني كتابه السنن بذكر حديث القلتين، فجمع طرقه جمعاً وافياً، وأشار إلى مواضع اختلاف الرواة في أسانيده وألفاظه، وجمع بين هذه الاختلافات أو رجح بينها، وانتهى إلى تصحيح الحديث وتقويته، وأجاب عما ورد عليه من اعتراضات.

وسئل الدارقطني في كتابه العلل عن هذا الحديث، فأجاب ملخصاً للطرق التي فصلها في السنن، وهو يفعل ذلك غالباً في الأحاديث المشتركة بين الكتابين^(٢).

وقد صنف الحافظ العلاءي جزءاً في تصحيح حديث القلتين، اعتمد فيه على ما جمعه الدارقطني، وأضاف إليه إضافات حسنة، وتعد سنن الدارقطني منهلاً عذباً ومعيناً صافياً لمن أراد جمع طرق حديث من أحاديث الأحكام المعللة، وقد راعيت في الغالب عند اختياري

(١) التجريد (٢٩٢/١) المبسوط (٧٠/١) الهداية وشروحها: فتح القدير (٧٤/١) والعناية (٧٤/١) ونصب الراية (١٦٨/١). والمتقى (٥٥/١) مختصر خليل وشروحه: مواهب الجليل (٧٠/١) التاج والإكليل (٩٩/١) شرح الخرشي (٧٥/١) منح الجليل (٣٨/١). والمجموع (١٦٢/١) والمنهاج وشروحه: تحفة المحتاج (٨٤/١) ومغنى المحتاج (١٢٣/١) ونهاية المحتاج (٧٤/١). والمغنى (٣٠/١).

(٢) العلل للدارقطني (٤/٦٨).

للمسائل المذكورة في هذا الباب، أن تكون صالحة لعمل جزء حديثي.

ومدار حديث القلتين على ثلاث رواة: الوليد بن كثير، ومحمد بن إسحاق، وعاصم بن المنذر، وهذه الروايات الثلاثة كانت منطلق كلام الدارقطني على الحديث، ومن خلالها ذكر جميع طرق الحديث.

طرق حديث القلتين:

أولاً: طرق الحديث عن الوليد بن كثير

هذا الحديث يرويه الوليد بن كثير، ورواه عنه أبو أسامة وعباد بن صهيب، فأما أبو أسامة فقد اختلف عليه، فرواه جماعة عنه عن الوليد بن كثير عن محمد بن جعفر بن الزبير عن عبد الله بن عبد الله بن عمر عن ابن عمر. ورواه جماعة عنه عن الوليد بن كثير عن محمد بن عباد بن جعفر عن عبد الله بن عبد الله بن عمر عن ابن عمر.

١- روى الدارقطني من طريق أحد عشر راوياً وهم: يعقوب بن إبراهيم الدورقي، وأبو عبيدة بن أبي السفر، ومحمد بن عباد، وحاجب بن سليمان، وهارون بن عبد الله الحمال، وإسحاق بن راهويه، وأحمد بن جعفر الوكيعي، وأبو بكر بن أبي شيبة، وهناد بن السري، والحسين بن حريث، ومحمد بن العلاء، جميعهم:

عن أبي أسامة عن الوليد بن كثير عن محمد بن جعفر بن الزبير عن عبد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال: سئل رسول الله ﷺ عن الماء يكون بأرض الفلاة، وما يُنوبه من السباع والدواب، فقال: «إذا كان الماء قلتين لم ينجسه شيء»^(١).

٢- وروى من طريق اثني عشر راوياً وهم: عثمان بن أبي شيبة، وأحمد بن زكريا بن

(١) سنن الدارقطني (١/١٣: ١٥ حديث ١، ٢) وأخرجه أبو داود (٦٣) كتاب الطهارة، باب ما ينجس من الماء. والنسائي (٥٢) كتاب الطهارة، باب التوقيت في الماء.

سفيان الواسطي، وعبد الله بن الزبير الحميدي، ومحمد بن حسان الأزرق، ويعيش بن الجهم الحديثي، وأحمد بن الفرات أبو مسعود الرازي، وعلى بن شعيب بن عدى السمسار، والشافعي إلا أنه قال: أخبرنا الثقة، ومحمد بن عثمان بن كرامة، وأحمد بن عبد الحميد الحارثي، والحسين بن علي بن الأسود، وعلي بن محمد بن أبي الخصيب، ومحمد بن الفضيل البلخي، جميعهم:

عن أبي أسامة عن الوليد بن كثير عن محمد بن عباد بن جعفر عن عبد الله بن عبد الله ابن عمر عن أبيه قال: سئل رسول الله ﷺ عن الماء، وما ينوبه من السباع والدواب، فقال: «إِذَا كَانَ الْمَاءُ قَلْتَيْنِ لَمْ يَحْمِلِ الْخَبَثَ»^(١).

قال بعض أهل العلم: فلما اختلف في هذا الحديث، هل هو عن محمد بن عباد بن جعفر، أو عن محمد بن جعفر بن الزبير، علمنا أنه مضطرب فيه، غير محفوظ في أصله، وترجيح أحد القولين غير ممكن، لأن الترجيح إما بكثرة العدد، وإما بالحفظ والإتقان، وكل ذلك موجود في رواة الطريقين^(٢).

وأجاب الحافظ العلائي: بأن هذا الاختلاف لا يؤثر في صحة الحديث، لأن كلاً من الرجلين المختلف فيهما ثقة محتج به، وإنما يكون مؤثراً إذا كان أحد الراويين ليس بثقة، لاحتمال أن يكون الحديث من رواية الضعيف فيسقط الاحتجاج به^(٣).

وأجاب الدارقطني بقوله: فلما اختلف على أبي أسامة في إسناده، أحببنا أن نعلم من أتى بالصواب فنظرنا في ذلك، فإذا شعيب بن أيوب قد رواه عن أبي أسامة عن الوليد بن كثير على الوجهين جميعاً: عن محمد بن جعفر بن الزبير ثم أتبعه عن محمد بن عباد بن جعفر، فصح

(١) سنن الدارقطني (١/ ١٥: ١٨ حديث ٣: ٩، ١٢).

(٢) جزء في تصحيح حديث القلتين (ص ٢٤).

(٣) المصدر السابق (ص ٢٥).

القولان جميعاً عن أبي أسامة، وصح أن الوليد بن كثير رواه عن محمد بن جعفر بن الزبير وعن محمد بن عباد بن جعفر جميعاً عن عبد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه، فكان أبو أسامة مرة يحدث به عن الوليد بن كثير عن محمد بن جعفر بن الزبير، ومرة يحدث به عن الوليد بن كثير عن محمد بن عباد بن جعفر^(١). اهـ.

٣- ثم رواه من طريق شعيب بن أيوب عن أبي أسامة عن الوليد بن كثير عن محمد بن جعفر بن الزبير ومحمد بن جعفر بن الزبير جميعاً عن عبد الله بن عبد الله بن عمر عن عبد الله بن عمر: أن رسول الله ﷺ سئل عن الماء، وما ينوبه من السباع والدواب، فقال رسول الله ﷺ: «إذا كان الماء قلتين لم يحمل الخبث»^(٢).

ويتلخص من إجابة الدارقطني: أن الراوى الواحد إذا كان ضابطاً متقناً، وروى الحديث على الوجهين المختلف فيهما، أن كلاً منهما صحيح.

٤- وروى الدارقطني من طريق عباد بن صهيب^(٣) عن الوليد بن كثير عن محمد بن جعفر بن الزبير عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه: أن رسول الله ﷺ سئل عن الماء، وما ينوبه من الدواب والسباع، فقال رسول الله ﷺ: «إذا كان الماء قلتين لم يحمل الخبث»^(٤). فجعله عباد بن صهيب من حديث عبيد الله بن عبد الله.

ثانياً: طرق الحديث عن محمد بن إسحاق

١- روى الدارقطني من طريق: عبد الرحمن بن محمد المحاربي وجريز بن عبد الحميد

(١) سنن الدارقطني (١/ ١٧) حديث (٩).

(٢) المصدر السابق (١/ ١٨) حديث (١٠، ١١).

(٣) عباد بن صهيب البصري. قال عنه ابن المديني: ذهب حديثه. وقال البخاري: تركوه، كثير الحديث. وقال أبو حاتم: متروك الحديث. وقال النسائي: ليس بثقة. وقال ابن حبان: يروى أشياء إذا سمعه المبتدئ في هذه الصناعة شهد لها بالوضع. ميزان الاعتدال (٢/ ٣٦٧) لسان الميزان (٤/ ٣٩٠).

(٤) سنن الدارقطني (١/ ١٨، ١٩) حديث (١٣).

وعبد الله بن سليمان ثلاثتهم: عن محمد بن إسحاق عن محمد بن جعفر بن الزبير عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر عن ابن عمر قال: سمعت النبي ﷺ سئل عن الماء يكون بأرض الفلاة، وما ينوبه من الدواب والسباع، فقال رسول الله ﷺ: «إذا كان الماء قدر قلتين لم يحمل الخبث»^(١).

قال الدارقطني: وكذلك رواه إبراهيم بن سعد، وحماد بن سلمة، ويزيد بن زريع، وعبد الله بن المبارك، وعبد الله بن نمير، وعبد الرحيم بن سليمان، وأبو معاوية الضرير، ويزيد بن هارون، وإسماعيل بن عياش^(٢)، وأحمد بن خالد الوهبي، وسفيان الثوري^(٣)، وسعيد بن زيد أخو حماد بن زيد^(٤)، وزائدة بن قدامة^(٥)، عن محمد بن إسحاق عن محمد بن جعفر بن الزبير عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن النبي ﷺ اهـ.

٢- وروى من طريق محمد بن وهب السلمى عن ابن عياش عن محمد بن إسحاق عن الزهرى عن عبيد الله بن عبد الله عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: أنه سئل عن القليب يُلقى فيه الحيف، ويشرب منه الكلاب والدواب. فقال: «ما بلغ الماء قلتين فما فوق ذلك لم ينجسه شيء».

قال الدارقطني: كذا رواه محمد بن وهب عن إسماعيل بن عياش بهذا الإسناد، والمحفوظ عن ابن عياش عن محمد بن إسحاق عن محمد بن جعفر بن الزبير عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه^(٦).

(١) سنن الدارقطني (١/١٩، ٢٠ حديث ١٤) وأخرجه أبو داود (٦٤) من طريق حماد بن سلمة ويزيد بن زريع. والترمذي (٦٧) من طريق عبد الله بن سليمان. وابن ماجه (٥١٧) من طريق يزيد بن هارون وعبد الله بن المبارك.

(٢) رواية ابن عياش الموافقة لرواية الجماعة لم يروها الدارقطني ولكنه روى المخالفة وستأتي.

(٣) سنن الدارقطني (١/٢١ حديث ١٦).

(٤) المصدر السابق (١/٢١ حديث ١٥).

(٥) المصدر السابق (١/٢١ حديث ١٧).

(٦) سنن الدارقطني (١/٢١ حديث ١٨).

٣ - وروى من طريق عبد الوهاب بن عطاء عن محمد بن إسحاق عن الزهري عن سالم عن أبيه عن النبي ﷺ^(١). وزاد في العلل: ورواه المغيرة بن سقلاب عن محمد بن إسحاق عن نافع عن ابن عمر ووههم فيه^(٢).

فيري الدارقطني أن رواية الجماعة عن ابن إسحاق عن محمد بن جعفر بن الزبير عن عبيد الله بن عبد الله عن أبيه هي المحفوظة، وأن ما عداها من الروايات وهَمُّ من الرواة، كرواية محمد بن وهب وعبد الوهاب بن عطاء والمغيرة بن سقلاب.

ثالثاً: طرق الحديث عن عاصم بن المنذر

١ - روى الدارقطني من طريق الحسن بن محمد بن الصباح عن يزيد بن هارون عن حماد بن سلمة عن عاصم بن المنذر بن الزبير قال: دخلت مع عبيد الله بن عبد الله بن عمر بُسْتَانًا فيه مَقْرَأَةٌ^(٣) ماء، فيه جلد بعير ميت فتوضاً منه، فقلت له: أتوضاً منه وفيه جلد بعير ميت. فحدثني عن أبيه عن النبي ﷺ^(٤) قال: «إذا بلغ الماء قلتين أو ثلاثاً لم ينجسه شيء». ورواه من طريق أحمد بن الفرات أبي مسعود الرازي عن يزيد بن هارون عن حماد بن سلمة بهذا الإسناد ولم يقل: «أو ثلاثاً»^(٥).

٢ - ورواه من طريق إبراهيم بن الحجاج، وهُدْبَةُ بن خالد، وكامل بن طلحة: عن حماد بن سلمة بهذا الإسناد قالوا فيه: «إذا بلغ الماء قلتين أو ثلاثاً»^(٥).

٣ - ورواه من طريق عفان بن مسلم، ويعقوب بن إسحاق الحضرمي، وبشر بن السري،

(١) المصدر السابق (١/ ٢١ حديث ١٩).

(٢) العلل (٤/ ٦٨ق).

(٣) المقرئ والمقراة: الحوض الذي يجتمع فيه الماء. النهاية مادة قرئ.

(٤) سنن الدارقطني (١/ ٢٢ حديث ٢٠).

(٥) سنن الدارقطني (١/ ٢٢ حديث ٢٠) وأخرجه أحمد (٢/ ٢٣) من طريق وكيع.

والعلاء بن عبد الجبار المكي، وموسى بن إسماعيل التبوذكي، وعبيد الله بن محمد العيشي: عن حماد بن سلمة بهذا الإسناد وقالوا فيه: «إذا كان الماء قلتين لم ينجس». ولم يقولوا: «أو ثلاثاً»^(١).

وقد طعن بعض أهل العلم في الحديث، لأجل هذه الزيادة في لفظه: «أو ثلاثاً». وأنت ترى أن الرواة لم تتفق على حماد في ذكر هذه الزيادة، ويمكن القول بأن هذه الزيادة غير محفوظة، لأن رواية الأكثر والأحفظ جاءت بدونها، لا سيما وفيهم عفان بن مسلم وهو من أثبت أصحاب حماد بن سلمة^(٢)، مع موافقة روايتهم لرواية جماعات عن أبي أسامة ومحمد بن إسحاق.

وأعله بعضهم بالاضطراب، لأجل الاختلاف في عبد الله وعبيد الله ابني عبد الله بن عمر، فقد جعله أبو أسامة من حديث عبد الله. وخالفه عباد بن صهيب فجعله من حديث عبيد الله، وتابعه محمد بن إسحاق وعاصم بن المنذر.

وأجاب العلاني بأن رواية عباد بن صهيب لا تقاوم رواية أبي أسامة، لأنه ثقة متقن، وعباد ضعيف تركه غير واحد، ورماه بعضهم بالكذب. وبأن الحديث محفوظ عن الأخوين جميعاً عبد الله وعبيد الله، وسمعه محمد بن جعفر بن الزبير منهما، فكان يرويه عن هذا تارة، وعن هذا أخرى. وبأن هذا الاختلاف ليس مما يوهن الحديث، لأن كلاً من الأخوين عبد الله وعبيد الله ثقة حجة^(٣). ولم يتطرق العلاني إلى احتمال وهم أبي أسامة، وترجيح رواية الآخرين، فقد كان إسحاق بن إبراهيم يقول: غلط أبو أسامة في عبد الله، إنما هو عبيد الله^(٤).

(١) سنن الدارقطني (١/ ٢٣ حديث ٢١: ٢٣) وأخرجه أبو داود (٦٥) وابن ماجه (٥١٨) من طريق أبي سلمة التبوذكي. وأبو الحسن القطان في زياداته على ابن ماجه (٥١٨) من طريق العيشي والطيالسي.

وأحمد في مسنده (١٠٧/ ٢) من طريق عفان إلا أنه وقع فيه بلفظ: «قلتین أو ثلاثاً».

(٢) راجع شرح العلل لابن رجب (٥١٧/ ٢) وتهذيب الكمال (١٦٦/ ٢٠).

(٣) جزء في تصحيح حديث القلتين (ص ٤٢، ٤٣).

(٤) معرفة السنن والآثار (٨٦/ ٢).

روايات موقوفة لحديث ابن عمر:

قال الدارقطني بعد ذكره لرواية حماد بن سلمة:

١- وخالفه حماد بن زيد، فرواه عن عاصم بن المنذر عن أبي بكر بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه موقوفاً غير مرفوع.

٢- وكذلك رواه إسماعيل ابن عليّة عن عاصم بن المنذر عن رجل لم يسمه عن ابن عمر موقوف أيضاً^(١).

- وروى من طريق عبد الرزاق عن إبراهيم بن محمد عن أبي بكر بن عمر بن عبد الرحمن عن أبي بكر بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا كان الماء قلتين لم ينجسه شيء»^(٢). وهذه متبعة جيدة لرواية حماد.

٣- وروى من طريق عبد الله بن الحسين بن جابر عن محمد بن كثير المصيصي عن زائدة عن ليث عن مجاهد عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «إذا كان الماء قلتين فلا ينجسه شيء». قال الدارقطني: رفعه هذا الشيخ عن محمد بن كثير عن زائدة، ورواه معاوية بن عمرو عن زائدة موقوفاً وهو الصواب^(٣) اهـ. ثم رواه من طريق معاوية بن عمرو عن زائدة عن ليث عن مجاهد عن ابن عمر مثله موقوفاً^(٤).

وأعل بعضهم الحديث المرفوع بالموقوف، ولو سلمنا بذلك فإنه لا يؤثر إلا في حديث عاصم بن المنذر، وأما رواية أبي أسامة ورواية ابن إسحاق فهما صحيحتان، ولا يقدم الموقوف عليهما لتباين الطرق، بل إنه لا يؤثر أيضاً في حديث عاصم بن المنذر، لأن حماد بن

(١) سنن الدارقطني (١/ ٢٢ حديث ١٩).

(٢) المصدر السابق (١/ ٢٣ حديث ٢٤) وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه (١/ ٨٠ رقم ٢٦٦).

(٣) المصدر السابق (١/ ٢٣ حديث ٢٥).

(٤) المصدر السابق (١/ ٢٤ حديث ٢٦).

سلمة إمام جليل، احتج به مسلم وخلق من الأئمة، فيكون رفعه للحديث زيادة من ثقة فتقبل، ولا يضره من وقفه، وقد تابعه على رفعه أبو بكر بن عمر عن أبي بكر بن عبيد الله، ولعل هذه هي النكتة التي من أجلها روى الدارقطني هذه الرواية^(١).

تحديد قدر القلتين وشهرة قلل هجر:

من الأمور التي طعن بها المخالفون في حديث القلتين، أنه لم يرد في تحديد قدر القلتين دليل شرعي، يجب الرجوع إليه والاعتماد عليه.

قال الطحاوي: واحتجوا في ذلك بحديث ابن عمر هذا، فكان من الحجة عليهم لأهل المقالة التي صححناها: أن هاتين القلتين لم يبين لنا في هذه الآثار ما مقدارهما. فقد يجوز أن يكون مقدارهما قلتين من قلل هجر كما ذكرتم، ويحتمل أن تكونا قلتين أريد بها قُلَّتَا الرجل وهي قامته. فأريد إذا كان الماء قلتين أي قامتين لم يحمل نجسًا لكثرت، ولأنه يكون بذلك في معنى الأنهار^(٢).

ولهذا نجد الدارقطني بعد فراغه من ذكر طرق الحديث، يذكر آثارًا توضح أن المراد بالقلل: قلل هجر، وأنها كانت معروفة عندهم مشهورة، بدليل أن النبي ﷺ مثل لهم نبق سدره المنتهى ليلة الإسراء بقلل هجر، وكيف يحدد لهم أو يمثل بها لا يعلمونه.

١ - فروى الدارقطني من طريق إسحاق بن راهويه عن عبد العزيز بن أبي رزمة عن حماد بن زيد عن عاصم بن المنذر قال: القلال الخوابي^(٣) العظام^(٤).

٢ - وروى من طريق ابن جريج عن محمد بن يحيى أن يحيى بن عقيل أخبره أن يحيى بن

(١) راجع جزء في تصحيح حديث القلتين (ص ٤٨، ٤٩).

(٢) شرح معاني الآثار (١/ ١٢) والمبسوط (١/ ٧١).

(٣) الخوابي جمع الخاوية: الحب وهي الجرة الكبيرة. تاج العروس مادة خبا.

(٤) سنن الدارقطني (١/ ٢٤) حديث (٢٧).

يعمر أخبره أن النبي ﷺ قال: «إذا كان الماء قلتين لم يحمل نجسًا ولا بأسًا». فقلت ليحيى بن عكيل: قلل هجر. قال: قلل هجر. فأظن أن كل قلة تأخذ فرقين^(١).

وروى الشافعي عن مسلم بن خالد عن ابن جريج قال: ورأيت قلل هجر فالقلة تسع قربتين أو قربتين وشيئًا. ثم قال الشافعي: فلا احتياط أن تكون القلة قربتين ونصفًا فإذا كان الماء خمس قرب لم يحمل نجسًا في جريان أو غيره^(٢).

فقدّر الشافعي القلتين بخمس قرب، واتفق أصحابه على تقدير القربة بائة رطل بغدادى، فصارت القلتان خمسمائة رطل بالبغدادى عند جميع أصحابه^(٣).

٣- وروى من طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن أنس أن النبي ﷺ قال: «لما رُفِعَتْ إلى سدره المنتهى في السماء السابعة، نبهها مثل قلل هجر، وورقها مثل آذان الفيلة، يخرج من ساقها نهران ظاهران ونهران باطنان. قلت: يا جبريل ما هذان قال: أما الباطنان ففي الجنة، وأما الظاهران فالنيل والفرات»^(٤).

اشتراط الدارقطني ذكر أدلة المخالفين:

- روى الدارقطني بسنده عن وكيع يقول: أهل العلم يكتبون ما لهم وما عليهم، وأهل الأهواء لا يكتبون إلا ما لهم^(٥). وعن يحيى بن أبى زائدة يقول: كتابة الحديث خير من

(١) سنن الدارقطني (١/ ٢٤) حديث (٢٨) وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى (١/ ٢٦٣) من طريق الدارقطني ورواه من طريق آخر (١/ ٢٦٤) وفيه: تأخذ قربتين. كذا في كتاب شيخى قربتين.

(٢) الأم (٤/ ١) ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرى (١/ ٢٦٣).

(٣) راجع المجموع (١/ ١٧٠) ويرى الدكتور على جمعة في كتابه المكييل والموازن الشرعية (ص ٤٦) أن القلة عند الحنفية تساوى (٥٦، ١٠١ كيلو جرام) وعند الجمهور تساوى (٦٥٢، ٩٥ كيلو جرام).

(٤) سنن الدارقطني (١/ ٢٥) حديث (٢٩).

(٥) المصدر السابق (١/ ٢٦) حديث (٣٢).

موضعه^(١). ثم ذكر بعد ذلك بعض روايات الحديث التي تخالف حديثي القلتين، وبين علل وضعف هذه الروايات.

وكان الدارقطني بروايته لهذين الأثرين أراد أن يقول: إن منهجه ذكر أدلة مذهبه، وذكر أدلة المخالفين حتى وإن كانت ضعيفة، لأن أهل الأهواء هم الذين يكتفون بذكر ما يؤيد مذهبهم، ولأن كتابة الحديث خير من ترك موضعه بياضاً.

روايات مخالفة لحديثي القلتين:

١ - روى الدارقطني من طريق القاسم بن عبد الله العمري^(٢) عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا بلغ الماء أربعين قلة فإنه لا يحمل الخبث».

قال الدارقطني: كذا رواه القاسم العمري عن ابن المنكدر عن جابر ووههم في إسناده وكان ضعيفاً كثير الخطأ، وخالفه روح بن القاسم وسفيان الثوري ومعمربن راشد روه عن محمد بن المنكدر عن عبد الله بن عمرو موقوفاً، ورواه أيوب السخيتاني عن ابن المنكدر من قوله لم يجاوزه^(٣).

- ثم رواه من طريق روح بن القاسم وسفيان الثوري ومعمربن راشد ثلاثتهم عن محمد بن المنكدر عن عبد الله بن عمرو قال: إذا بلغ الماء أربعين قلة لم ينجس^(٤).

- ورواه من طريق ابن علية عن أيوب عن محمد بن المنكدر قال: إذا بلغ الماء أربعين قلة لم ينجس. أو كلمة نحوها^(٥).

(١) المصدر السابق (١/٢٦) حديث (٣٣).

(٢) سبق ذكر أقوال النقاد فيه (ص ٣٢١).

(٣) سنن الدارقطني (١/٢٦) حديث (٣٤).

(٤) المصدر السابق (١/٢٧) حديث (٣٥: ٣٨).

(٥) المصدر السابق (١/٢٧) حديث (٣٩).

٢- وروى من طريق ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن سليمان بن سنان عن عبد الرحمن بن أبي هريرة عن أبيه قال: إذا كان الماء قدر أربعين قلة لم يحمل خبثًا.

قال الدارقطني: كذا قال، وخالفه غير واحد رَوَوْه عن أبي هريرة فقالوا: أربعين غريبًا. ومنهم من قال: أربعين دلوًّا^(١).

يتضح من ذلك أن الروايات المخالفة لحديث القلتين، لا تصلح لمعارضته لأنها روايات موقوفة، والحجة في المرفوع وليست في الموقوف.

وبهذا ختم الدارقطني كلامه على حديث القلتين، بعد أن دافع عن الحديث دفاعًا حسنًا، أزال به الشبهات والطعون حول الحديث، وجمع فيه أو رجح بين اختلافات الرواة في أسانيده وألفاظه، وبَيَّن أن العلل الواردة به ليست قاذحة في صحته.

فحديث القلتين حديث صحيح عند الدارقطني، وعليه مدار اختلاف الفقهاء في هذه المسألة، ومن ثمَّ ندرك أهمية سنن الدارقطني في دراسة المسائل الخلافية.

مسألة الأذنان من الرأس

أجمع الفقهاء على استحباب مسح الأذنين في الوضوء، وأن من ترك مسحهما فطهارته صحيحة، والأذنان من الرأس عند أكثر أهل العلم، وهو قول أبي حنيفة والثوري ومالك وأحمد، واختلف هؤلاء هل يأخذ لهما ماء جديدًا، أم يمسحهما بباء الرأس؟ فقال أبو حنيفة والثوري: بباء الرأس. وقال مالك وأحمد: بباء جديد.

وقال الزهري: الأذنان من الوجه فيغسلان معه. وقال الشعبي: ما استقبل الوجه من الأذنين فهو من الوجه فيغسل، وظاهرهما من الرأس فيمسح.

وقال الشافعي وأبو ثور: الأذنان ليستا من الرأس ولا من الوجه، بل عضوان مستقلان

(١) المصدر السابق (١/ ٢٧ حديث ٤٠).

يسن مسحهما على الانفرد بهاء جديد^(١).

ولما كان قول الشافعي يتعارض مع لفظ الحديث المشهور: «الأذنان من الرأس». فقد اعتنى الدارقطني بجمع طرقه وبيان ضعفها، فرواه من حديث ابن عمر وابن عباس وأبي هريرة وأبي موسى وأبي أمامة وأنس وعثمان وعائشة، وقد استوفى الدارقطني الكلام على الحديث بحيث لو أفرد كلامه عليه لصدق أن يسمى: جزء في طرق حديث «الأذنان من الرأس».

الحديث الأول: حديث عبد الله بن عمر

يمكننا تصنيف طرق حديث ابن عمر إلى ثلاثة أقسام:

أولاً: طرق مختلف في رفعها ووقفها

١- روى الدارقطني من طريق حاتم بن إسماعيل عن أسامة بن زيد عن نافع^(٢) عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «الأذنان من الرأس».

قال الدارقطني: كذا قال وهو وهم، والصواب عن أسامة بن زيد عن هلال بن أسامة الفهرى عن ابن عمر موقوفاً^(٣).

- ثم رواه من طريق وكيع وأبي أسامة كلاهما عن أسامة بن زيد عن هلال بن أسامة الفهرى عن ابن عمر موقوفاً^(٤).

(١) الأوسط (٤٠٠/١) والتمهيد (٣٦/٤) وأحكام القرآن للجصاص (٣٥٣/٢) وشرح معاني الآثار (٣٢/١) والمبسوط (٦٤/١) وبدائع الصنائع (٣٢/١) وفتح القدير (٢٧/١) والمجموع (٤٤٤/١) والمغنى (١٨٣، ١٥٠/١).

(٢) (عن نافع) ليست في المطبوعة وثابتة في المخطوطات.

(٣) سنن الدارقطني (٩٧/١) حديث (١).

(٤) سنن الدارقطني (٩٨/١) حديث (٧).

فقد اختلف على أسامة بن زيد، فرواه حاتم بن إسماعيل عنه عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً، ورواه وكيع وأبو أسامة عنه عن هلال بن أسامة عن ابن عمر موقوفاً، ولا شك في ترجيح رواية وكيع وأبي أسامة، لأنها أوثق وأحفظ من حاتم بن إسماعيل، فرواية الوقف هي المحفوظة.

٢- وروى من طريق عبد الله بن محمد بن وهيب الغزى عن محمد بن أبي السرى^(١) عن عبد الرزاق عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «الأذنان من الرأس». قال الدارقطني: كذا قال عبد الرزاق عن عبيد الله ورفعاه أيضاً وهم، ورواه إسحاق ابن إبراهيم قاضى غزة عن ابن أبي السرى عن عبد الرزاق عن الثورى عن عبيد الله. ورفعاه أيضاً وهم، ورواه في ذكر الثوري، وإنما رواه عبد الرزاق عن عبد الله بن عمر أخى عبيد الله عن نافع عن ابن عمر عنه موقوفاً^(٢).

- ثم رواه من طريق إسحاق بن إبراهيم بن عباد الدبرى^(٣) عن عبد الرزاق عن عبد الله بن عمر عن نافع أن ابن عمر قال: الأذنان من الرأس. موقوف^(٤) اهـ.

فقد اختلف على عبد الرزاق، ورجح الدارقطني رواية إسحاق الدبرى لموافقة روايته للروايات الصحيحة الموقوفة، ولأنه يرى دخول حديثه في دائرة الصحة.

(١) محمد بن المتوكل ابن أبي السرى العسقلانى، وثقه ابن معين وابن حبان، وقال أبو حاتم: لين الحديث. وقال ابن عدى: كثير الغلط. تهذيب الكمال (٣٥٥ / ٢٦) وميزان الاعتدال (٢٣ / ٤).

(٢) سنن الدارقطني (٩٨ / ١)، ٩٩ حديث (٣).

(٣) إسحاق بن إبراهيم الدبرى، قال ابن عدى: استُصغر في عبد الرزاق. قال الذهبي: ما كان الرجل صاحب حديث، إنما أسمعته أبوه واعتنى به، سمع من عبد الرزاق تصانيفه وهو ابن سبع سنين أو نحوها. وقد احتج به أبو عوانة في صحيحه، وأكثر عنه الطبرانى. ميزان الاعتدال (١٨١ / ١) ولسان الميزان (٣٦ / ٢) وقال الحاكم في سؤالاته (٦٢): سألت الدارقطني عن إسحاق الدبرى فقال: صدوق ما رأيت فيه خلافاً، إنما قيل لم يكن من رجال هذا الشأن. قلت: ويدخل في الصحيح؟ قال: أى والله.

(٤) سنن الدارقطني (٩٩ / ١) حديث (٤) وأخرجه عبد الرزاق في المصنف (١١ / ١).

ثانيًا: طرق مرفوعة ضعيفة

١- روى الدارقطني من طريق القاسم بن يحيى بن يونس البزاز عن إسماعيل بن عياش عن يحيى بن سعيد عن نافع عن ابن عمر مرفوعًا. قال الدارقطني: رفعه وهم والصواب عن ابن عمر من قوله، والقاسم بن يحيى ضعيف^(١).

٢- وروى من طريق محمد بن الفضل^(٢) عن زيد العمى عن مجاهد عن ابن عمر مرفوعًا. قال الدارقطني: محمد بن الفضل هو ابن عطية متروك الحديث^(٣).

ثالثًا: طرق موقوفة ثابتة

١- روى الدارقطني من طريق عبد الرحيم بن سليمان عن ابن إسحاق عن نافع قال: كان ابن عمر يمسح أذنيه ويقول: هما من الرأس^(٤).

٢- ورواه من طريق وكيع عن عبد الله بن نافع عن أبيه عن ابن عمر قال: الأذنان من الرأس^(٥).

٣- ورواه من طريق عبد الرحمن بن مهدي ووكيع كلاهما عن سفيان عن سالم أبي النضر

(١) سنن الدارقطني (١/٩٧ حديث ٢).

(٢) محمد بن الفضل بن عطية، قال أحمد: حديثه حديث أهل الكذب. وقال ابن معين: ليس بشيء، ولا يكتب حديثه. وقال الفلاس: كذاب. وقال البخاري: سكتوا عنه. وقال أبو حاتم: ترك حديثه. وقال مسلم والنسائي: متروك الحديث. تهذيب الكمال (٢٦/٢٨٠) وميزان الاعتدال (٤/٦) وذكره الدارقطني في الضعفاء والمتروكين (٤٨٣) وقال: ضعيف. وقال في سؤالات البرقاني (٤٥٢): متروك. وقال في العلل (٥/١٤٠): متروك الحديث.

(٣) سنن الدارقطني (١/٩٨ حديث ١٠).

(٤) المصدر السابق (١/٩٨ حديث ٥).

(٥) المصدر السابق (١/٩٨ حديث ٦).

عن سعيد بن مرجانة عن ابن عمر قال: الأذنان من الرأس^(١).

٤ - ورواه من طريق عبد الحكيم بن منصور وهشيم كلاهما عن غيلان بن عبد الله مولى بنى مخزوم قال سمعت ابن عمر يقول: الأذنان من الرأس^(٢).

٥، ٦ - ويضم إليها طريق وكيع وأبى أسامة عن أسامة بن زيد، وطريق إسحاق الدبري عن عبد الرزاق، وقد سبق ذكرها.

ويتلخص من ذلك أن الثابت في روايات الحديث هي الروايات الموقوفة، وأن الطرق المرفوعة إما ضعيفة وإما الصواب فيها الوقف.

الحديث الثاني: حديث ابن عباس

طريق ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس:

روى الدارقطني من طريق أبى كامل الجحدري عن غندر عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: «الأذنان من الرأس». قال الدارقطني: تفرد به أبو كامل عن غندر ووهم عليه فيه، وتابعه الربيع بن بدر وهو متروك عن ابن جريج، والصواب عن ابن جريج عن سليمان بن موسى عن النبي ﷺ مرسلًا^(٣).

- ثم رواه من طريق يحيى بن قزعة وكثير بن شيبان كلاهما عن الربيع بن بدر^(٤) عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس مرفوعًا. ثم قال: الربيع بن بدر متروك الحديث^(٥).

- ثم برهن الدارقطني على أن الصواب عن ابن جريج رواية الإرسال: فرواه من طريق

(١) المصدر السابق (١/ ٩٨ حديث ٧).

(٢) المصدر السابق (١/ ٩٨ حديث ٨، ٩).

(٣) سنن الدارقطني (١/ ٩٩ حديث ١١، ١٢).

(٤) سبق ذكر أقوال النقاد فيه (ص ٣١٠).

(٥) سنن الدارقطني (١/ ٩٩ حديث ١٣، ١٤).

وكيع وعبد الرزاق وسفيان الثوري وصلة بن سليمان وعبد الوهاب بن عطاء الخفاف، خمستهم عن ابن جريج عن سليمان بن موسى مرسلًا^(١).

- ثم رواه من طريقين آخرين عن ابن جريج عن سليمان بن موسى ولكن موصولاً، وقد اعتبر الدارقطني أنهما وهم أيضاً وأن الصواب فيهما الإرسال.

٢- فرواه من طريق على بن عاصم عن ابن جريج عن سليمان بن موسى عن أبي هريرة مرفوعاً. ثم قال: وهم على بن عاصم في قوله عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، والذي قبله أصح عن ابن جريج^(٢).

٣- ورواه من طريق الفضل بن موسى السيناني عن ابن جريج عن سليمان بن موسى عن الزهري عن عروة عن عائشة مرفوعاً. ثم قال: كذا قال والمرسل أصح^(٣).

واعترض ابن القطان على ترجيح الدارقطني للمرسل على الموصول، فقال بعد ذكره للحديث من طريق أبي كامل عن ابن جريج موصولاً قال: إسناده صحيح لاتصاله وثقه رواه. ثم حكى صنيع الدارقطني ثم قال: وهذا لا يقدر فيه، وما يمنع أن يكون فيه حديثان: مسند ومرسل^(٤). اهـ.

طرق أخرى عن عطاء عن ابن عباس:

وبعد أن اختتم الدارقطني طرق الحديث عن ابن جريج بترجيح المرسل على الموصول، انتقل إلى طرق أخرى عن عطاء عن ابن عباس.

١- فرواه من طريق إسرائيل بن يونس والحسن بن صالح وإبراهيم بن طهمان ثلاثتهم

(١) المصدر السابق (١/ ١٠٠) حديث (١٨: ١٥).

(٢) المصدر السابق (١/ ١٠٠) حديث (١٩).

(٣) سنن الدارقطني (١/ ١٠٠) حديث (٢٠).

(٤) نصب الراية (١/ ١٩).

عن جابر^(١) عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً.

ثم قال: جابر ضعيف، وقد اختلف عنه، فأرسله الحكم بن عبد الله أبو مطيع عن إبراهيم بن طهمان عن جابر عن عطاء وهو أشبه بالصواب^(٢).

ثم أسنده من هذا الطريق الذي أشار إليه^(٣)، وهذا الطريق المرسل الذي رجحه الدارقطني لا ينهض لمعارضة الطرق الموصولة، لأنه من رواية الحكم بن عبد الله أبي مطيع البلخي الخراساني وهو متروك الحديث^(٤)، ولكن لما كان الدارقطني يتبنى القول بتضعيف الحديث المرفوع، لم يبال بالاستدلال بالضعيف في سبيل تدعيم قوله وتقوية مذهبه.

٢- ورواه الدارقطني من طريق عمر بن قيس المكي^(٥) عن عطاء عن ابن عباس موقوفاً.

(١) جابر بن يزيد الجعفي الكوفي، قال الثوري: كان ورعاً في الحديث. وقال شعبة: صدوق. وقال أحمد: تركه يحيى وعبد الرحمن. وقال ابن معين: كان كذاباً. وقال النسائي: متروك الحديث. وقال أبو داود: ليس عندي بالقوي. تهذيب الكمال (٤/٤٦٥) وميزان الاعتدال (١/٣٧٩). وذكره الدارقطني في الضعفاء والمتروكين (١٤٢). وروى في السنن (١/٣٧٩) عن أحمد: لم يتكلم في جابر في حديثه، إنما تكلم فيه لرأيه. وقال في السنن (١/٣٩٨): متروك.

(٢) سنن الدارقطني (١/١٠٠) حديث ٢١: ٢٣.

(٣) المصدر السابق (١/١٠٠) حديث ٢٤.

(٤) الحكم بن عبد الله أبو مطيع البلخي قال عنه ابن معين: ليس بشيء. وقال أحمد: لا ينبغي أن يروى عنه شيء. وقال البخاري: ضعيف صاحب رأى. وقال أبو داود: تركوا حديثه. وقال ابن عدي: هو بَيِّن الضعف. ميزان الاعتدال (١/٥٧٤) ولسان الميزان (٣/٢٤٦).

(٥) عمر بن قيس المكي المعروف بسندل، قال أحمد: متروك الحديث، ليس يسوى حديثه شيئاً، أحاديثه بواطيل. وقال ابن معين: ضعيف الحديث. وقال عمرو بن علي والنسائي: متروك الحديث. وقال البخاري: منكر الحديث. وقال أبو داود: متروك. وقال أبو زرعة: لين الحديث. وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، متروك الحديث. تهذيب الكمال (٢١/٤٨٧) وميزان الاعتدال (٣/٢١٨) وذكره الدارقطني في الضعفاء والمتروكين (٣٧٨) وقال في العلل (١/٢١٣): ضعيف. وفي السنن (١/١٦٥): ضعيف ذاهب الحديث.

ثم قال: عمر بن قيس ضعيف^(١).

٣- ورواه من طريق القاسم بن غُصْن^(٢) عن إسماعيل بن مسلم^(٣) عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً^(٤). ثم رواه من طريق علي بن هاشم عن إسماعيل عن عطاء عن أبي هريرة مرفوعاً.

ثم قال: إسماعيل بن مسلم ضعيف، والقاسم بن غصن مثله، خالفه على بن هاشم فرواه عن إسماعيل بن مسلم المكي عن عطاء عن أبي هريرة ولا يصح أيضاً^(٥).

طرق أخرى عن ابن عباس:

وبعد بيان الدارقطني لضعف طرق الحديث عن عطاء عن ابن عباس، انتقل إلى روايته من طرق أخرى عن ابن عباس، وبين وجوه ضعفها أيضاً.

١ - فرواه من طريق محمد بن زياد الشكري^(٦) عن ميمون بن مهران عن ابن عباس

(١) سنن الدارقطني (١/ ١٠١ حديث ٢٥).

(٢) القاسم بن غصن، قال أحمد: حدث بأحاديث مناكير. وقال أبو حاتم: ضعيف. وقال أبو زرعة: ليس بقوي. وقال البزار: لم يكن بالقوي في الحديث. وقال ابن حبان: يروي المناكير عن المشاهير، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد. ثم ناقض نفسه وذكره في الثقات، وقال أبو داود: سئل عنه وكيع فقال: لا بأس به. ميزان الاعتدال (٣/ ٣٧٧) ولسان الميزان (٦/ ٣٧٩).

(٣) سبق ذكر أقوال النقاد فيه (ص ٣٦٤).

(٤) سنن الدارقطني (١/ ١٠١ حديث ٢٦).

(٥) المصدر السابق (١/ ١٠١ حديث ٢٧).

(٦) محمد بن زياد الشكري، ضعفه جداً ابن المديني والترمذي، وكذبه جماعة: فقال أحمد: كذاب خبيث أعور يضع الحديث. وقال ابن معين: ليس بشيء كذاب. وقال الفلاس: كذاب منكر الحديث. وقال أبو زرعة: كان يكذب. وقال أبو حاتم والبخاري: متروك الحديث. وقال النسائي: متروك الحديث. وفي موضع آخر: كذاب. تهذيب الكمال (٢٥/ ٢٢٢) وميزان الاعتدال (٣/ ٥٥٢). وذكره الدارقطني في الضعفاء والمتروكين (٤٦٧) وقال: يكذب.

مرفوعاً ثم قال: محمد بن زياد هذا متروك الحديث^(١).

٢- ورواه من طريق وكيع عن حماد بن سلمة عن علي بن زيد عن يوسف بن مهران عن ابن عباس موقوفاً^(٢).

وهذا الطريق ختم الدارقطني حديث ابن عباس، وهو يرى كما رأيت أن روايات الوصل وهم وأن الصواب فيها الإرسال، ولم يسلم له بعض المحدثين بذلك، ورأوا أنه لا تعارض بين روايات الوصل والإرسال، وعلى فرض التسليم له فإن المرسل حجة عند الحنفية، بل إننا إذا حاولنا تطبيق شروط قبول المرسل عند الشافعي سنجد لها منطبقة على الحديث الذي نحن بصدد، فالحديث روى من وجوه أخرى مرسلة ومسندة، ووافقه قول بعض الصحابة، وقال به أكثر أهل العلم^(٣).

الحديث الثالث: حديث أبي هريرة

روى الدارقطني من طريق عمرو بن الحصين^(٤) عن ابن عُلَاثة^(٥) عن عبد الكريم الجزري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «تضمنضوا واستنشقوا

(١) سنن الدارقطني (١/ ١٠١، ١٠٢) حديث ٢٨: ٣٠.

(٢) سنن الدارقطني (١/ ١٠٢) حديث ٣١ وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (١/ ٢٤).

(٣) راجع (ص ٢١٩) من هذا البحث، والرسالة للشافعي (ص ٤٦١: ٤٦٧) ومنهج النقد في علوم الحديث (ص ٣٧١) ومنهج الحنفية في نقد السنة (ص ١١٩).

(٤) عمرو بن الحصين العقيلي، قال أبو حاتم: ذاهب الحديث. وقال أبو زرعة: واهى الحديث. وقال ابن عدي: حدث عن الثقات بغير حديث منكر. تهذيب الكمال (٢١/ ٥٨٧) وميزان الاعتدال (٣/ ٢٥٢).

وذكره في الضعفاء والمتروكين (٣٩٠) وقال: متروك. وقال في السنن (١/ ٢٢١) ضعيف متروك.

(٥) محمد بن عبد الله بن عُلَاثة العقيلي، قال ابن معين: ثقة. وقال أبو زرعة: صالح. وقال ابن سعد: ثقة إن شاء الله. قال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به. وقال البخاري: في حفظه نظر. وقال ابن حبان: لا يحل الاحتجاج به يروى الموضوعات. وقال الدارقطني في السنن (١/ ٢٢١): ضعيف متروك.

والأذنان من الرأس». ثم قال: عمرو بن الحصين وابن علاثة ضعيفان^(١).

ورواه من طريق عبد الله بن مُحَرَّر عن يزيد بن الأصم عن أبي هريرة موقوفًا. ثم قال: ابن محرز متروك^(٢).

ورواه من طريق البَخْتَرِي بن عُبَيْد^(٣) عن أبيه^(٤) عن أبي هريرة مرفوعًا. ثم قال: البخترى بن عبيد ضعيف وأبوه مجهول^(٥).

الحديث الرابع: حديث أبي موسى الأشعري

روى الدارقطني من طريق علي بن جعفر بن زياد الأحمر عن عبد الرحيم بن سليمان عن أشعث عن الحسن^(٦) عن أبي موسى الأشعري عن النبي ﷺ قال: «الأذنان من الرأس». قال الدارقطني: رفعه علي بن جعفر عن عبد الرحيم والصواب موقوف، والحسن لم يسمع من أبي موسى^(٧).

- ثم رواه من طريق عبد الله بن أبي شيبه عن عبد الرحيم بن سليمان عن أشعث عن الحسن عن أبي موسى قال: الأذنان من الرأس.

(١) سنن الدارقطني (١/ ١٠٢) حديث (٣٢).

(٢) سنن الدارقطني (١/ ١٠٢) حديث (٣٣).

(٣) البخترى بن عبيد الطابخي، قال أبو حاتم: ضعيف. وقال أبو نعيم: روى عن أبيه عن أبي هريرة موضوعات. وقال ابن عدي: روى عن أبيه عن أبي هريرة قدر عشرين حديثًا عامتها مناكير، منها الأذنان من الرأس. وقال البهقي: فيه ضعف. تهذيب الكمال (٤/ ٢٤) وميزان الاعتدال (١/ ٢٩٩).

(٤) عبيد بن سلمان الطابخي، قال أبو حاتم: مجهول. الجرح والتعديل (٦/ ٧).

(٥) سنن الدارقطني (١/ ١٠٢) حديث (٣٤).

(٦) الحسن بن أبي الحسن البصري، قال علي بن المديني: لم يسمع الحسن من أبي موسى الأشعري. وقال أبو زرعة: لم ير أبا موسى الأشعري أصلاً. المراسيل لابن أبي حاتم (ص ٣٧) وتحفة التحصيل (ص ٧٠).

(٧) سنن الدارقطني (١/ ١٠٢) حديث (٣٥).

ثم قال: موقوف تابعه إبراهيم بن موسى الفراء وغيره عن عبد الرحيم^(١).

فرجح الدارقطني رواية الوقف على أبي موسى، وهذه المتابعة التي أشار إليها رواها أبو زرعة الرازي مذاكرة.

قال أبو حاتم الرازي: ذكرت أبا زرعة بهذا الحديث فقال: حدثنا إبراهيم بن موسى عن عبد الرحيم فقال: عن أبي موسى موقوفاً^(٢).

الحديث الخامس: حديث أبي أمامة الباهلي

روى الدارقطني من طرق عن حماد بن زيد عن سنان بن ربيعة عن شهر بن حوشب عن أبي أمامة عن النبي ﷺ قال: «الأذنان من الرأس». ثم رواه من طريق سليمان بن حرب عن حماد بن زيد به موقوفاً. ثم قال: أسنده هؤلاء عن حماد، وخالفهم سليمان بن حرب وهو ثقة حافظ^(٣).

ثم قال الدارقطني: خالفه حماد بن سلمة رواه عن سنان بن ربيعة عن أنس أن النبي ﷺ كان إذا توضأ غسل مآقيه بإصبعيه. ولم يذكر الأذنين. حدثنا دعلج بن أحمد قال: سألت موسى بن هارون عن هذا الحديث فقال: ليس بشيء، فيه شهر بن حوشب وشهر ضعيف، والحديث في رفعه شك. وقال ابن أبي حاتم قال أبي: سنان بن ربيعة أبو ربيعة مضطرب الحديث^(٤).

(١) المصدر السابق (١/١٠٣) حديث (٣٥) وانظر العلل (٧/٢٥٠).

(٢) علل الحديث (١/٢٦٥) رقم (١٣٣).

(٣) سنن الدارقطني (١/١٠٣) حديث (٣٧: ٤١) وقد سبق ذكر الخلاف في رفعه ووقفه وترجيح الدارقطني لرواية الوقف (ص ٣٣٠).

(٤) سنن الدارقطني (١/١٠٤) حديث (٤١).

أعل الدارقطني الحديث من وجوه:

الأول: الخلاف في رفع ووقف الحديث، ومال الدارقطني إلى ترجيح رواية الوقف، فهي وإن كانت من طريق سليمان بن حرب وهو ثقة ثبت كما قال الدارقطني، إلا أنه خالف جماعة من الثقات، فالأولى ترجيح رواية الجماعة.

الثاني: تضعيف شهر بن حوشب، وشهر ضعفه قوم ووثقه آخرون، ومن وثقه أحمد وابن معين والعجلي والفسوي ويعقوب بن شيبه، وروى له مسلم مقروناً بغيره^(١).

الثالث: الخلاف على سنان بن ربيعة فرواه حماد بن زيد عنه عن شهر عن أبي أمامة، ورواه حماد بن سلمة عنه عن أنس، ولم يسند الدارقطني رواية حماد بن سلمة، وغالب ظني أنها لم تقع له مسندة، بل نقلها من كلام ابن أبي حاتم في علل الحديث، ولم ينقل الدارقطني كلامه بتمامه، فقد قال قبل تضعيفه لسنان: وحماد بن زيد أحفظ وأثبت من حماد بن سلمة^(٢). فاستفدنا منه ترجيح رواية حماد بن زيد.

الرابع: تضعيف سنان بن ربيعة، وسنان أخرج له البخاري مقروناً بغيره^(٣).

(١) شهر بن حوشب الأشعري، قال الفلاس: كان يحبى لا يحدث عن شهر، وكان عبد الرحمن يحدث عنه. وقال النضر بن شميل عن ابن عون: إن شهرًا نكوه. قال النضر: نكوه أى طعنوا فيه. قال النسائي: ليس بالقوى. وقال أبو حاتم: لا يحتج به. وقال البخاري: حسن الحديث. قال أبو زرعة: لا بأس به. تهذيب الكمال (٥٧٨/١٢) ميزان الاعتدال (٢٨٣/٢). وقال الدارقطني في سؤالات البرقاني (٢٢٢): يُخرج من حديثه ما روى عنه عبد الحميد بن بهرام. وقال في العلل (٢٧/١١): ضعيف.

(٢) علل الحديث (٢٢٥/١) رقم (٤٧).

(٣) سنان بن ربيعة الباهلي، قال ابن معين: ليس بالقوى. وقال ابن عدى: له أحاديث قليلة، وأرجو أنه لا بأس به. وذكره ابن حبان في كتاب الثقات. تهذيب الكمال (١٤٧/١٢) وميزان الاعتدال (٢٣٥/٢). وقال الدارقطني في سؤالات الحاكم (٣٤٦): ليس بالقوى.

روى الدارقطني من طريق أبي حيوة شريح بن يزيد عن أبي بكر بن أبي مريم^(١) عن راشد بن سعد قال: قال رسول الله ﷺ: «الأذنان من الرأس».

قال الدارقطني: هذا مرسل وروى عنه متصلاً عن أبي أمامة عن النبي ﷺ ولا يصح، وأبو بكر بن أبي مريم ضعيف^(٢).

- ثم رواه عن شيخه أبي بكر النيسابوري عن أحمد بن عيسى الخشاب عن عبد الله بن يوسف التنيسي عن عيسى بن يونس بن أبي إسحاق عن أبي بكر بن أبي مريم عن راشد ابن سعد عن أبي أمامة مرفوعاً^(٣).

قلت: وضعف الدارقطني هذا الطريق من أجل أحمد بن عيسى الخشاب، فقد سأله عنه السلمى فقال: ليس بالقوى^(٤). وكذبه غيره^(٥).

٣- ورواه من طريق جعفر بن الزبير^(٦) عن القاسم عن أبي أمامة مرفوعاً. ثم قال: جعفر بن الزبير متروك^(٧).

(١) أبو بكر بن عبد الله بن أبي مريم الغساني، قال أحمد: ضعيف. وفي رواية: ليس بشيء. وسئل عنه ابن معين فضعفه. وقال أبو زرعة: ضعيف منكر الحديث. وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث. قال النسائي: ضعيف. وقال ابن حبان: ردئ الحفظ. تهذيب الكمال (١٠٨/٣٣) وميزان الاعتدال (٤/٤٩٧).

وقال الدارقطني في سؤالات البرقاني (٥٩٦): متروك.

(٢) سنن الدارقطني (١/١٠٤ حديث ٤٢).

(٣) المصدر السابق (١/١٠٤ حديث ٤٣).

(٤) سؤالات السلمى (٦٢) والضعفاء والمتروكين (٧٣).

(٥) ميزان الاعتدال (١/١٢٦) ولسان الميزان (١/٥٦٨).

(٦) جعفر بن الزبير الحنفي، كذبه شعبة، وأمر أحمد وأبو زرعة أن يضرب على حديثه. وقال ابن معين: ليس بثقة. وقال البخاري: تركوه. وقال الفلاس وأبو حاتم والنسائي: متروك الحديث. تهذيب الكمال (٥/٣٢) وميزان الاعتدال (١/٤٠٦) وذكره الدارقطني في الضعفاء والمتروكين (١٤٣) وقال: متروك.

(٧) سنن الدارقطني (١/١٠٤ حديث ٤٤).

الحديث السادس: حديث أنس بن مالك

١ - روى الدارقطني من طريق عبد الحكم القسملی^(١) عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ قال: «الأذنان من الرأس». ثم قال: عبد الحكم لا يحتاج به^(٢).

الحديث السابع: حديث عثمان بن عفان

١ - روى الدارقطني من طريق عروة بن قبيصة عن رجل من الأنصار عن أبيه عن عثمان قال: واعلموا أن الأذنين من الرأس^(٣).

قلت: فيه جهالة الرجل الأنصاري وأبيه إضافة إلى أنه موقوف.

الحديث الثامن: حديث عائشة أم المؤمنين

١ - روى الدارقطني من طريق أبي حذيفة اليمان بن المغيرة^(٤) عن عمرة قالت: سألت عائشة عن الأذنين فقالت: من الرأس. وقالت: كان رسول الله ﷺ يمسح أذنيه ظاهرهما وباطنهما إذا توضأ. قال الدارقطني: اليمان ضعيف^(٥).

هذا آخر ما ذكره الدارقطني من طرق الحديث، وفاته تخريجه من حديث عبد الله بن زيد، وهو أمثل إسناد في الباب كما سيأتي من كلام الزيلعي.

(١) عبد الحكم بن عبد الله القسملی، قال البخاري: منكر الحديث. وقال أبو حاتم: ضعيف. وقال ابن عدی: عامة ما يرويه لا يتابع عليه. تهذيب الكمال (٤٠٣/١٦) وميزان الاعتدال (٥٣٦/٢).

(٢) سنن الدارقطني (١/١٠٤ حديث ٤٥).

(٣) سنن الدارقطني (١/١٠٤ حديث ٤٦) وأخرجه أحمد في مسنده (١/٦٠).

(٤) اليمان بن المغيرة العنزي، قال ابن معين: ليس حديثه بشيء. وقال أبو زرعة وأبو حاتم: ضعيف الحديث. وقال البخاري: منكر الحديث. وقال النسائي: ضعيف. وفي موضع آخر: ليس بثقة. تهذيب الكمال (٤٠٣/١٦) وميزان الاعتدال (٥٣٦/٢).

(٥) سنن الدارقطني (١/١٠٥ حديث ٤٧).

الحديث التاسع: حديث عبد الله بن زيد

١ - روى ابن ماجه عن سويد بن سعيد عن يحيى بن زكريا بن أبى زائدة عن شعبة عن حبيب بن زيد^(١) عن عباد بن تميم عن عبد الله بن زيد قال: قال رسول الله ﷺ: «الأذنان من الرأس»^(٢).

قال الزيلعي: وهذا أمثل إسناد في الباب لاتصاله وثقة رواته، فابن أبى زائدة وشعبة وعباد احتج بهم الشيخان، وحبيب ذكره ابن حبان في الثقات^(٣) في أتباع التابعين، وسويد بن سعيد احتج به مسلم^(٤). اهـ.

وكما رأينا فقد أعل الدارقطني جميع طرق الحديث المرفوعة، وصوّب الوقف في بعضها والإرسال في بعضها الآخر، وفاته ذكر أمثل إسناد للحديث، ويمكن تلخيص كلامه على طرق الحديث في النقاط التالية:

١ - حديث ابن عمر: الصواب فيه من قول ابن عمر موقوفاً.

٢ - حديث ابن عباس: الصواب عن سليمان بن موسى وعطاء مرسلًا.

٣ - حديث أبى هريرة: ضعيف من جميع طرقه.

٤ - حديث أبى موسى: الصواب فيه من قول أبى موسى موقوفاً.

٥ - حديث أبى أمامة: الصواب فيه من قول أبى أمامة موقوفاً.

(١) حبيب بن زيد بن خلاد الأنصاري، قال ابن معين: ثقة. وقال أبو حاتم: صالح. وقال النسائي: ثقة.

الجرح والتعديل (٣/١٠١) وتهذيب الكمال (٥/٣٧٣).

(٢) سنن ابن ماجه (٤٤٣) كتاب الطهارة، باب الأذنان من الرأس.

(٣) الثقات لابن حبان (٦/١٨١).

(٤) نصب الراية (١/١٩).

٦- حديث أنس: ضعيف.

٧- حديث عثمان: موقوف.

٨- حديث عائشة: ضعيف.

وتماشياً مع الدارقطني في جميع ما ذكر، بالرغم من مخالفة المحدثين له في بعض ما رجحه، فإن المراسيل التي صوبها، إذا انضمت إلى الموقوفات التي رجحها، مع الطرق المرفوعة التي ضعفها، وحديث عبد الله بن زيد الذي لم يذكره، إذا انضمت بعضها إلى بعض أشعر ذلك بأن للحديث أصلاً في المرفوع، والمرسل بمفرده حجة عند الحنفية، ولا يبعد أن يكون حجة عند الشافعي أيضاً، لتحقيق شروط قبول المرسل في هذا الحديث. وقد بدا لنا واضحاً تمسك الدارقطني بنصرة المذهب الشافعي وحرصه الشديد على تضعيف أدلة مخالفيهم، ولا يسلم والحال كذلك أن يتعسف أحياناً في تضعيف بعض الطرق، كما وضح من مناقشتنا له في بعض الجزئيات أثناء ذكر طرق الحديث.

مسألة إيجاب الوضوء من لمس النساء

اختلف العلماء في إيجاب الوضوء من لمس النساء باليد، أو بغير ذلك من الأعضاء، فذهب قوم إلى أن من لمس امرأة بيده مفضياً إليها، ليس بينها وبينه حجاب ولا ستر فعليه الوضوء، وكذلك من قبلها لأن القبلة عندهم لمس، سواء التذأم لم يلتذ، وبهذا القول قال الشافعي وأصحابه.

وذهب آخرون إلى إيجاب الوضوء من اللمس إذا قارنته اللذة أو قصد اللذة، في تفصيل لهم في ذلك، وقع بحائل أو بغير حائل، بأي عضو اتفق، وهو مذهب مالك وجهور أصحابه. والمشهور من مذهب أحمد أن لمس النساء لشهوة بدون حائل ينقض الوضوء، وأما إن كان لغير شهوة أو بحائل فإنه لا ينقض الوضوء. وعن أحمد رواية ثانية: أن اللمس ينقض الوضوء بكل حال.

ونفى قوم إيجاب الوضوء من لمس النساء، سواء كان لشهوة أو لغير شهوة، بحائل أو بدون، وهو مذهب أبي حنيفة وأصحابه، ورواية ثالثة عن أحمد^(١).

أدلة القائلين بأن اللمس ينقض الوضوء:

الدليل الأول: استدلل القائلون بأن اللمس ينقض الوضوء بظاهر قوله تعالى: ﴿وَأَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾ [المائدة: ٦] فقالوا: جائز أن يقال لمن قبل امرأته أو لمسها بيده: قد لمس فلان زوجته، ويدل على أن المس قد يكون باليد قوله تعالى: ﴿فَلَمَسُوهُ بَأْيَدِهِمْ﴾ [الأنعام: ٧].

ونهى النبي ﷺ عن الملامسة^(٢). وهى لمس الرجل الثوب بيده، وقال النبي ﷺ لما عَزَبَ بن

(١) راجع التمهيد (١٧٧/٢١) وبداية المجتهد (٢٧/١) ومنح الجليل (١١١/١) والأم (٢٩/١) والمجموع (٢٦/٢) ومختصر الخلافات (١٥٣/١) وأحكام القرآن للجصاص (٣٦٩/٢) والمغنى (٢٥٦/١).

(٢) البخارى (٢١٤٤) كتاب البيوع، باب بيع الملامسة. ومسلم (٣٨٧٩) كتاب البيوع، باب إبطال بيع الملامسة والمنازمة. عن أبي سعيد الخدرى.

مالك: لعلك قبلت أو لمست^(١). وفي الحديث الآخر: واليد زناها للمس^(٢).

وقال أهل اللغة: للمس يكون باليد وغيره، وقد يكون بالجماع.

فظاهر الكتاب والسنة واللغة تدل على أن للمس يكون باليد وغيره^(٣).

وذهب المخالفون إلى أن الملازمة التي ذكرها الله تعالى في قوله: ﴿أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾ هي الجماع الموجب للجنابة دون غيره، واستدلوا بأن سياق الآية يقتضي ذلك.

فقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ أمر من الله بغسل الأعضاء التي ذكرها بالماء. ثم قال: ﴿وَأَن كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾ يريد الاغتسال بالماء، فأوجب الوضوء من الأحداث والاعتسال بالماء من الجنابة. ثم قال: ﴿وَأَن كُنْتُمْ مَرَضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾ يريد الجماع الذي يوجب الجنابة ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً﴾ تتوضئون به من الغائط أو تغتسلون به من الجنابة كما أمرتكم به في أول الآية ﴿فَتَيَمَّمُوا﴾ فإنما أوجب في آخر الآية التيمم، على ما كان أوجب عليه الوضوء والاعتسال بالماء في أولها.

كما أن الله ذكر المس في عدة مواضع من كتابه العزيز، والمراد به الجماع بالاتفاق، كما قال تعالى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٦]. وقال تعالى: ﴿إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمْسُوهُنَّ﴾ [الأحزاب: ٤٩]. وقال تعالى: ﴿وَأَن طَلَقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ [البقرة: ٢٣٧]. وقال تعالى: ﴿مِن قَبْلِ أَن يَتَمَاسَّا﴾ [المجادلة: ٣] فإذا كان المس في هذه الآيات معناه الجماع كان للمس يعني الجماع

(١) مسند أحمد (١/٢٣٨، ٢٥٥) عن ابن عباس.

(٢) مسند أحمد (٢/٣٤٩) عن أبي هريرة.

(٣) راجع المجموع (١/٢٩) والأوسط (١/١٢٧) والسنن الكبرى للبيهقي (١/١٢٣).

أيضًا، لأن المس واللمس واحد^(١).

قال ابن رشد: «وسبب اختلافهم في هذه المسألة اشتراك اسم اللمس في كلام العرب فإن العرب تطلقه مرة على اللمس الذى باليد، ومرة تكنى به عن الجماع، فذهب قوم إلى أن اللمس الموجب للطهارة في آية الوضوء هو الجماع في قوله ﴿أَوْ لَمَسْتُمُ﴾، وذهب آخرون إلى أنه اللمس باليد.

وقد احتج من أوجب الوضوء من اللمس باليد بأن اللمس يطلق حقيقة على اللمس باليد، ويطلق مجازًا على الجماع، وأنه إذا تردد اللفظ بين الحقيقة والمجاز، فالأوّل أن يحمل على الحقيقة حتى يدل الدليل على المجاز. ولأولئك أن يقولوا: إن المجاز إذا كثر استعماله كان أدل على المجاز منه على الحقيقة، كالحال في اسم الغائط الذى هو أدل على الحدث - الذى هو فيه مجاز - منه على المطمئنة من الأرض الذى هو فيه حقيقة.

والذى أعتقده أن اللمس وإن كانت دلالة على المعنيين بالسواء أو قريبًا من السواء، أنه أظهر عندى في الجماع وإن كان مجازًا، لأن الله كنى بالمباشرة والمس عن الجماع وهما في معنى اللمس، وعلى هذا التأويل في الآية يحتج بها في إجازة التيمم للجنب دون تقدير تقديم بها ولا تأخير، وترتفع المعارضة التى بين الآثار والآية على التأويل الآخر^(٢).

قوله تعالى: ﴿أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾ قرأ حمزة والنسائي وخلف {لمستم} بغير ألف، وقرأها باقى العشرة ﴿لَمَسْتُمُ﴾ بالألف^(٣).

وقال الجصاص: أما قوله تعالى: ﴿أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾ فإن السلف قد تنازعوا في معنى الملامسة المذكورة في هذه الآية. فقال على وابن عباس وأبو موسى

(١) راجع الأوسط (١٢٩/١) والتمهيد (١٧٧/٢١).

(٢) بداية المجتهد (٢٧/١، ٢٨).

(٣) النشر في القراءات العشر (٢/٢٥٠) وتفسير القرطبي (٥/٢٢٣).

والحسن وعبيدة والشعبي: هي كناية عن الجماع، وكانوا لا يوجبون الوضوء لمن مس امرأته. وقال عمر وعبد الله بن مسعود: المراد اللمس باليد وكانا يوجبان الوضوء بمس المرأة ولا يريان للجنب أن يتيمم، فمن تأوله من الصحابة على الجماع لم يوجب الوضوء من مس المرأة، ومن حمّله على اللمس باليد أوجب الوضوء من مس المرأة ولم يجز التيمم للجنب^(١).

وقال ابن جرير بعد حكايته للقولين: وأولى القولين في ذلك بالصواب قول من قال: عني الله بقوله: ﴿أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾ الجماع دون غيره من معاني اللمس، لصحة الخبر عن رسول الله ﷺ أنه قبل بعض نسائه ثم صلى ولم يتوضأ^(٢).

الدليل الثاني: روى الدارقطني من طريق جرير بن عبد الحميد عن عبد الملك بن عمير عن الرحمن بن أبي ليلى عن معاذ بن جبل: أنه كان قاعدًا عند النبي ﷺ فجاء رجل فقال: يا رسول الله، ما تقول في رجل أصاب من امرأة لا تحل له، فلم يدع شيئًا يصيبه الرجل من امرأته إلا قد أصابه منها، إلا أنه لم يجامعها. فقال: «توضأ وضوءًا حسنًا ثم قم فصل». قال: فأنزل الله هذه الآية: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَزُلْفًا مِّنَ اللَّيْلِ﴾ [هود: ١١٤] الآية، فقال معاذ بن جبل: أهى له خاصة أم للمسلمين عامة؟ فقال: «بل هي للمسلمين عامة»^(٣).

وقد أُعِلَّ الحديث بثلاث علل:

العلة الأولى: الانقطاع لأن عبد الرحمن بن أبي ليلى لم يدرك معاذ بن جبل، فقد ولد ابن أبي ليلى سنة سبع عشرة من الهجرة، وتوفي معاذ سنة سبع أو ثمانى عشرة^(٤).

(١) أحكام القرآن للجصاص (١/٣٦٩).

(٢) جامع البيان (٧/٧٣).

(٣) سنن الدارقطني (١/١٣٤ حديث ٤) وأخرجه أحمد (٥/٢٤٤) والترمذي (٣٤٠١) كلاهما من طريق زائدة بن قدامة عن عبد الملك بن عمير به.

(٤) راجع تهذيب الكمال (١٧/٣٧٣) (٢٨/١١٣).

قال الترمذى عقب روايته: هذا حديث ليس إسناده بمتصل، عبد الرحمن ابن أبي ليلى لم يسمع من معاذ بن جبل، ومات معاذ بن جبل في خلافة عمر، وقتل عمر وعبد الرحمن بن أبي ليلى غلام صغير ابن ست سنين وقد روى عن عمر ورآه. اهـ.

والعجب من سكوت الدارقطني عن بيان هذه العلة مع علمه بها، فقد سئل عن حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى عن معاذ: كان الرجل إذا سبق بشيء من الصلاة سألهم فأومئوا إليه، فأجاب عنه وذكر الخلاف فيه وفي آخره: قيل: فيصح سماع عبد الرحمن ابن أبي ليلى عن معاذ. قال: فيه نظر، لأن معاذًا قديم الوفاة مات في طاعون عمواس، وله نيف وثلاثون سنة^(١). ولعله لم يذكرها لشهرتها.

والأدهى من هذا أن طبقات كتاب «السنن» جاء فيها عقب الحديث: صحيح. وقد فتشت عن هذا التصحيح في بضع مخطوطات فلم أجده^(٢).

ولقد كان موقف البيهقي أعدل من الدارقطني حيث صرح بعلة عقب روايته فقال: وفيه إرسال، عبد الرحمن بن أبي ليلى لم يدرك معاذ بن جبل^(٣).

العلة الثانية: الاختلاف في وصله وإرساله، فقد سئل الدارقطني عن هذا الحديث فقال: يرويه عبد الملك بن عمير عن ابن أبي ليلى، واختلف عنه: فوصله زائدة وجريير ابن عبد الحميد عن عبد الملك بن عمير عن ابن أبي ليلى عن معاذ. وأرسله شعبة^(٤) ولم يذكر

(١) العلل (٦/٥٩: ٦١ رقم ٩٧٦).

(٢) وقد أحسن صنعًا محقق طبعة مؤسسة الرسالة (١/٢٤٤ حديث ٤٨٣) إذ حذف هذا التصحيح، ولم يفتن مصنف كتاب توضيح المخبوء إلى احتمالية عدم ثبوت تصحيح الدارقطني للحديث فعاب عليه ذلك (ص ١٩٤).

(٣) السنن الكبرى للبيهقي (١/١٢٥).

(٤) السنن الكبرى للنسائي (٤/٣١٨ رقم ٧٣٢٨) ووقع فيها: عن معاذ. والصواب مرسل ليس فيه ذكر معاذ، كما قال الدارقطني، وكما في تحفة الأشراف (١١٣٤٣).

معاذًا فيه^(١). اهـ. وقول شعبة أشبه بالصواب.

العلة الثالثة: أن الحديث مداره على عبد الملك بن عمير، وقد تكلم فيه غير واحد من أئمة الجرح والتعديل من قبل حفظه^(٢).

وعلى فرض صحة الحديث فإنه لا يصح دليلاً لما ذهبوا إليه من انتقاض الوضوء باللمس، لأن أمر النبي ﷺ للرجل بالوضوء يحتمل أن يكون من أجل غفران المعصية التي اجتريها^(٣)، كما ورد عن أبي بكر الصديق عن النبي ﷺ قال: «ما من عبد يذنب ذنباً فيحسن الطهور، ثم يقوم فيصلّي ركعتين، ثم يستغفر الله إلا غفر الله له»^(٤).

أضف أن هذه القصة جاءت عن جماعة من الصحابة في الصحيحين^(٥) والسنن والمسانيد وغيرها من طرق وأسانيد متعددة، وليس في شيء منها أمره ﷺ بالوضوء والصلاة، فدل ذلك على أن هذه الزيادة منكورة، والله أعلم.

الدليل الثالث: ختم الدارقطني أحاديث الباب بجملته من الآثار الموقوفة على الصحابة القائلين بأن لمس المرأة ينقض الوضوء.

١ - فروى من طرق عن سالم ونافع عن ابن عمر أنه قال: من قبل امرأته وهو على وضوء

(١) العلل (٦ / ٦١ رقم ٩٧٧).

(٢) عبد الملك بن عمير، قال أحمد بن حنبل: عبد الملك مضطرب الحديث جداً مع قلة روايته، ما أرى له خمسمائة حديث وقد غلط في كثير منها. وفي رواية: ضعيف جداً. وقال عنه ابن معين: مخلط. وفي رواية: ثقة إلا أنه أخطأ في حديث أو حديثين. وقال أبو حاتم: ليس بحافظ، وهو صالح تغير حفظه قبل موته. تهذيب الكمال (١٨ / ٣٧٠) والجرح والتعديل (٥ / ٣٦١) وميزان الاعتدال (٢ / ٦٦٠).

(٣) راجع نصب الراية (١ / ٧٠) وتفسير ابن كثير (١ / ٥٠٤).

(٤) أبو داود (١٥٢١) والترمذي (٤٠٨).

(٥) من ذلك ما رواه البخاري (٥٢٦) ومسلم (٧١٧٧) عن ابن مسعود: أن رجلاً أصاب من امرأة قبله، فأتى النبي ﷺ فأخبره فأُنزل الله (أقم الصلاة طرفي النهار وزلفاً من الليل إن الحسنات يذهبن السيئات) فقال الرجل: يا رسول الله ألى هذا؟ قال: «الجميع أمتي كلهم».

أعاد الوضوء^(١).

٢- وروى من طريق سالم عن ابن عمر: أن عمر بن الخطاب قال: إن القبلة من اللمس فتوضئوا منها^(٢).

٣- وروى من طرق عن أبي عبيدة عن عبد الله بن مسعود أنه قال: القبلة من اللمس وبها الوضوء^(٣).

أدلة القائلين بأن اللمس لا ينقض الوضوء

استدل القائلون بأن لمس المرأة لا ينقض الوضوء بحديث عائشة في القبلة بعد الوضوء ويروونه حديثاً ثابتاً، بينما يرى القائلون بأن لمس المرأة ينقض الوضوء عدم ثبوت هذا الحديث، فالخلاف بين الفريقين يرجع إلى تصحيح أو تضعيف الحديث.

وللتحقق من صحة الحديث أو عدمه لا بد من جمع طرق الحديث والنظر فيها، وهذا ما فعله الدارقطني كعادته في استقصاء واستيعاب طرق الحديث للحكم عليه، وقد انتهى الدارقطني إلى تضعيف الحديث من جميع طرقه، فلم يدع طريقاً منها إلا وقد أتى له بعله إما من جهة الإسناد وهو الغالب، وإما من جهة المتن، وربما أعله من الجهتين جميعاً، وذلك لأنه عالم حافظ واسع الاطلاع، عالم بأحوال الرجال، عارف بأنواع العلل، متيقظ لاختلافات المتون والأسانيد.

ولما كان الدارقطني شافعي المذهب، وهذا الحديث هو عمدة مخالفهم، فقد اتهم بالتعصب لمذهبه من أجل تضعيفه للحديث^(٤)، وسأعرض بشيء من التفصيل لطرق

(١) سنن الدارقطني (١/ ١٤٤، ١٤٥ حديث ٣٦، ٣٨: ٤٢).

(٢) المصدر السابق (١/ ١٤٤ حديث ٣٧).

(٣) المصدر السابق (١/ ١٤٥ حديث ٤٣: ٤٦).

(٤) انظر ما قاله صاحب كتاب توضيح المخبوء (ص ٢٢، ٢٣).

الحديث وكلام الدارقطني فيها مقارنة بما قاله غيره، لتبين أكان الدارقطني متعصباً لمذهبه أم لا؟ ومن ثم نتعرف على المذهب الراجح في المسألة.

طرق حديث عائشة في القبلة بعد الوضوء:

الطريق الأول: الزهري عن أبي سلمة عن عائشة

رُوى عن عائشة: أن النبي ﷺ كان يُقبَّل وهو صائم. ورُوى عنها: أن النبي ﷺ كان يقبل بعض نسائه ثم يخرج إلى الصلاة ولا يتوضأ.

ويرى الدارقطني أن الحديث الأول هو المحفوظ، لأن رواته أكثر وأوثق، وأن الحديث الثاني وهم وتحريف من الحديث الأول، وقد ذكر الدارقطني طريقه وبين ما فيها من علل:

١- روى الدارقطني من طريق ابن أخي الزهري^(١) عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت: لا تعاد الصلاة من القبلة، كان رسول الله ﷺ يقبل بعض نسائه ويصلي ولا يتوضأ. ثم قال: خالفه منصور بن زاذان في إسناده^(٢).

ثم رواه من طريق سعيد بن بشير عن منصور عن الزهري عن أبي سلمة عن عائشة قالت: لقد كان نبي الله ﷺ يقبلني إذا خرج إلى الصلاة وما يتوضأ^(٣).

ثم قال الدارقطني: تفرد به سعيد بن بشير عن منصور عن الزهري، ولم يتابع عليه وليس

(١) ابن أخي الزهري هو: محمد بن عبد الله بن مسلم، قال عنه ابن معين: ضعيف. وفي رواية: ليس بذاك القوى. وقال أبو حاتم: ليس بقوى يكتب حديثه. تهذيب الكمال (٥٥٤/٢٥) والجرح والتعديل (٣٠٤/٧) وفي الإسناد إليه من لا يعرف، ومن لا يتابع على حديثه. راجع توضيح المخبوء (ص ١٢٤).

(٢) سنن الدارقطني (١/١٣٥ حديث ٥).

(٣) سنن الدارقطني (١/١٣٥ حديث ٦، ٧) وأخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (٤/٣٤٣)، (٥/٦٦).

بقوى في الحديث^(١)، والمحفوظ عن الزهري عن أبي سلمة عن عائشة أن النبي ﷺ كان يقبل وهو صائم. وكذلك رواه الحفاظ الثقات عن الزهري منهم: معمر وعقيل وابن أبي ذئب^(٢). وقال مالك عن الزهري: في القبلة الوضوء. ولو كان ما رواه سعيد ابن بشير عن منصور عن الزهري عن أبي سلمة عن عائشة صحيحاً لما كان الزهري يفتي بخلافه، والله أعلم. اهـ.

ثم روى الدارقطني من طريق مالك عن ابن شهاب الزهري أنه كان يقول: في قبلة الرجل امرأته الوضوء^(٣).

وزاد في العلل: وروى هذا الحديث عن أسامة بن زيد^(٤) والأوزاعي وابن عيينة ومعمر عن الزهري عن عروة عن عائشة: أن النبي ﷺ كان يقبل وهو صائم^(٥).

فتحصل من ذلك أن الدارقطني أعل رواية ابن أخى الزهري ورواية سعيد بن بشير عن منصور بثلاث علل:

العلة الأولى: أن كلاً منهما خالفه جماعة من الحفاظ الثقات، وفيهم عقيل بن خالد وسفيان بن عيينة وهما من أثبت أصحاب الزهري^(٦).

العلة الثانية: أن ابن أخى الزهري وسعيد بن بشير متكلم في حفظهما.

العلة الثالثة: أن فتوى الزهري مخالفة لروايتهما، وعمل الراوى أو فتواه بخلاف روايته يدل على ضعفها وعدم ثبوتها كما سبق بيانه^(٧).

(١) سبق ذكر أقوال النقاد فيه (ص ٣٨٩).

(٢) سبق تخريج رواية الثلاثة (ص ٤٣٢).

(٣) سنن الدارقطني (١/ ١٣٥ حديث ٨).

(٤) السنن الكبرى للنسائي (٢/ ٢٠٠).

(٥) العلل (٥/ ق ١٤٧ ب).

(٦) كما قال الدارقطني في سؤالات أبي عبد الله بن بكير (ص ٤٩).

(٧) راجع (ص ٢٨٤) من هذا البحث.

٢- ورواه من طريق إسماعيل بن موسى ابن بنت السدي عن عيسى بن يونس عن معمر عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عروة عن عائشة قالت: كان النبي ﷺ يقبل وهو صائم ثم يصلي ولا يتوضأ. ثم قال: هذا خطأ من وجوه^(١).

اقتصر الدارقطني في السنن على هذه العبارة المجملة، وفصلها في العلل^(٢) كما سبق ذكره^(٣).

٣- وثمة طريق آخر عن الزهري أخرجه الطبراني من طريق إسماعيل بن مسلم المكي عن الزهري عن أبي سلمة عن أم سلمة: أن رسول الله كان يقبلها ﷺ وهو صائم^(٤). قال الدارقطني: ووهم في قوله: عن أم سلمة^(٥).

الطريق الثاني: هشام بن عروة عن عائشة

١- روى الدارقطني من طريق حاجب بن سليمان^(٦) عن وكيع عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت: قبل رسول الله ﷺ بعض نسائه ثم صلى ولم يتوضأ. ثم ضحكت. قال الدارقطني: تفرد به حاجب عن وكيع ووهم فيه، والصواب عن وكيع بهذا الإسناد أن النبي ﷺ كان يقبل وهو صائم. وحاجب لم يكن له كتاب إنما كان يحدث من حفظه^(٧).

وهذه الرواية التي صوبها الدارقطني أخرجه الإمام أحمد عن وكيع عن هشام عن أبيه

(١) سنن الدارقطني (١/ ١٤٢) حديث (٣٠).

(٢) العلل (٥/ ق ١٤٧).

(٣) راجع (ص ١٠٩) من هذا البحث.

(٤) المعجم الكبير (٢٣/ ٢٦٢) والمعجم الأوسط (٥/ ٨١).

(٥) العلل (٥/ ق ١٤٧ ب).

(٦) حاجب بن سليمان أبو سعيد المنبجي، روى عنه النسائي وقال: ثقة. وفي موضع آخر: لا بأس به. وذكره

ابن حبان في الثقات. تهذيب الكمال (٥/ ٢٠٠) والثقات لابن حبان (٨/ ٢١٢).

(٧) سنن الدارقطني (١/ ١٣٦) حديث (٩).

عن عائشة: أن النبي ﷺ قبل امرأة من نسائه وهو صائم. ثم ضحكت^(١). فقد خالف حاجباً الإمام أحمد، ولا ريب في ترجيح رواية الإمام أحمد.

وما رجحه الدارقطني هو الموافق لرواية الثقات عن هشام، فقد رواه البخاري من طريق يحيى ومالك ورواه مسلم من طريق ابن عيينة ثلاثتهم عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت: إن كان رسول الله ﷺ ليقبل بعض أزواجه وهو صائم. ثم ضحكت^(٢).

٢- ورواه من طريق علي بن عبد العزيز الوراق عن عاصم بن علي عن أبي أويس عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة: أنه بلغها قول ابن عمر في القبلة الوضوء. فقالت: كان رسول الله ﷺ يقبل وهو صائم ثم لا يتوضأ.

قال أبو الحسن الدارقطني: لا أعلم حدث به عن عاصم بن علي هكذا غير علي بن عبد العزيز^(٣). وزاد في العلل: ولم يتابع عليه^(٤).

٣- ثم ذكره من طريق بقية بن الوليد عن عبد الملك بن محمد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن النبي ﷺ قال: «ليس في القبلة وضوء»^(٥). قال الدارقطني في العلل: ورواه بقية عن عبد الملك شيخ له مجهول^(٦). اهـ.

وبقية مدلس وروى بالعنعنة، ولكنه صرح بالتحديث في رواية إسحاق بن راهويه: أخبرنا بقية بن الوليد حدثني عبد الملك بن محمد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة: أن

(١) مسند أحمد (٢٠٧/٦).

(٢) البخاري (١٩٢٨) كتاب الصوم، باب القبلة للصائم. ومسلم (٢٦٢٨) كتاب الصيام، باب بيان أن القبلة في الصوم ليست محرمة على من لم تحرك شهوته.

(٣) سنن الدارقطني (١/١٣٦) حديث (١٠).

(٤) العلل (٥/١٣٥ق).

(٥) سنن الدارقطني (١/١٣٦) حديث (١٠).

(٦) العلل (٥/١٣٥ق) وراجع ميزان الاعتدال (٢/٦٦٣).

رسول الله ﷺ قبلها وهو صائم. وقال: «إن القبلة لا تنقض الوضوء ولا تفطر الصائم». وقال: «يا حميراء إن في ديننا لسعة». قال إسحاق بن راهويه: أخشى أن يكون غلطاً^(١).

٤- ثم رواه من طريق الحسن بن دينار عن هشام بن عروة عن أبيه عروة بن الزبير أن رجلاً قال سألت عائشة عن الرجل يقبل امرأته بعد الوضوء فقالت: كان رسول الله ﷺ يقبل بعض نسائه ولا يعيد الوضوء. فقلت لها: لئن كان ذلك ما كان إلا منك. قال: فسكت. قال الدارقطني: هكذا قال فيه: أن رجلاً قال سألت عائشة^(٢). اهـ.

والحسن بن دينار مجمع على ضعفه^(٣).

٥- ثم ذكره من طريق محمد بن جابر عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة عن النبي ﷺ بهذا^(٤). ومحمد بن جابر ضعيف^(٥).

الطريق الثالث: عطاء عن عائشة

١- روى الدارقطني من طريق جندل بن وائلي^(٦) عن عبيد الله بن عمرو عن غالب عن

(١) مسند إسحاق بن راهويه (حديث رقم ٦٧٣).

(٢) سنن الدارقطني (١/١٣٦، ١٣٧) حديث (١١).

(٣) الحسن بن دينار قال عنه البخاري: تركه يحيى وعبد الرحمن وابن المبارك ووكيع. وقال الفلاس: أجمع أهل العلم بالحديث أنه لا يروى عنه. وقال أبو حاتم: متروك الحديث كذاب. وقال ابن عدي: أجمع من تكلم في الرجال على ضعفه. وقال أبو خيثمة: كذاب. وقال أبو داود: ليس بشيء. وقال النسائي: ليس بثقة ولا يكتب حديثه. ميزان الاعتدال (١/٤٨٧) ولسان الميزان (٣/٤٠).

(٤) سنن الدارقطني (١/١٣٦، ١٣٧) حديث (١١).

(٥) محمد بن جابر بن سيار قال عنه الدارقطني في السنن (١/٢٩٥): كان ضعيفاً. وفي (٢/١٦٣): ليس بالقوى ضعيف. وقال البرقاني في سؤالاته (٤٦٩): سمعت الدارقطني يقول: محمد بن جابر وأيوب بن جابر أخوان ضعيفان متقاربان. قيل له: يتركان؟ قال: لا. يعتبر بهما.

(٦) جندل بن وائلي، قال عنه أبو حاتم: صدوق. وذكره ابن حبان في الثقات، وحكى أبو زرعة أنه كان يغلط ويصحف. تهذيب الكمال (٥/١٥٠) والجرح والتعديل (٢/٥٣٥) والثقات (٨/١٦٧).

عطاء عن عائشة قالت: ربما قبلني رسول الله ﷺ ثم يصلي ولا يتوضأ. قال الدارقطني غالب هو ابن عبيد الله متروك^(١).

٢ - ثم رواه من طريق الوليد بن صالح^(٢) عن عبيد الله بن عمرو عن عبد الكريم الجزري عن عطاء عن عائشة: أن النبي ﷺ كان يقبل ثم يصلي ولا يتوضأ.

قال الدارقطني: يقال إن الوليد بن صالح وهم في قوله: عن عبد الكريم. وإنما هو حديث غالب، ورواه الثوري عن عبد الكريم عن عطاء من قوله وهو الصواب^(٣).

ثم رواه من طريق سفيان الثوري عن عبد الكريم الجزري عن عطاء قال: ليس في القبلة وضوء. ثم قال: هذا هو الصواب^(٤).

فقد اختلف على عبيد الله بن عمرو، فرواه جندل بن والقي عنه عن غالب عن عطاء عن عائشة، ورواه الوليد بن صالح عنه عن عبد الكريم الجزري عن عطاء عن عائشة، وقد رجح الدارقطني رواية جندل وحكم بالوهم على رواية الوليد، والأولى ترجيح رواية الوليد لأنه أوثق، ولأنه توبع على روايته عن عبد الكريم.

روى البزار في مسنده من طريق محمد بن موسى بن أعين الجزري عن أبيه عن عبد الكريم الجزري عن عطاء عن عائشة: أن النبي ﷺ كان يقبل بعض نسائه ثم يصلي ولا يتوضأ^(٥). قال الحافظ ابن حجر: ورجاله ثقات^(٦).

(١) سنن الدارقطني (١/١٣٧ حديث ١٢).

(٢) الوليد بن صالح الجزري، قال عنه أبو حاتم: ثقة. وذكره ابن حبان في كتاب الثقات، وروى عنه البخاري ومسلم، تهذيب الكمال (٢٨/٣١) والجرح والتعديل (٧/٩) والثقات (٩/٢٢٥).

(٣) سنن الدارقطني (١/١٣٧ حديث ١٣).

(٤) المصدر السابق (١/١٣٧، ١٤٢ حديث ٢٩).

(٥) نقلاً عن نصب الراية (١/٧٤) والجواهر النقي (١/١٢٥).

(٦) الدراية (١/٤٥).

فمتابعة موسى بن أعين عن عبد الكريم تقوى رواية الوليد، وأما الاختلاف في رفع الحديث أو وقفه على عطاء، فإن الرفع زيادة من الثقة مقبولة، ونخلص من ذلك أن تعليل الدارقطني لرواية الوليد بن صالح وترجيحه لرواية الوقف لا يُوافق عليه.

٣ - ثم رواه من طريق أبي سلمة الجهني عن عبد الله بن غالب عن عطاء عن عائشة أن النبي ﷺ كان يقبل بعض نسائه ثم لا يحدث وضوءاً.

قال الدارقطني: قوله عبد الله بن غالب وهم، وإنما أراد غالب بن عبيد الله وهو متروك، وأبو سلمة الجهني هو خالد بن سلمة ضعيف، وليس بالذي يروى عنه زكريا ابن أبي زائدة^(١).

الطريق الرابع: حبيب بن أبي ثابت عن عروة عن عائشة

١ - روى الدارقطني من طريق جماعة عن الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن عروة ابن الزبير عن عائشة: أن رسول الله ﷺ قبل بعض نسائه، ثم خرج إلى الصلاة ولم يتوضأ. قال عروة فقلت لها: من هي إلا أنت؟ فضحكت^(٢).

ثم روى عن يحيى بن سعيد أنه ذكر له حديث الأعمش عن حبيب عن عروة فقال: أما إن سفيان الثوري كان أعلم الناس بهذا، زعم أن حبيباً لم يسمع من عروة شيئاً^(٣).

وروى عن علي بن المديني قال: سمعت يحيى وذكر عنده حديث الأعمش عن حبيب عن عروة عن عائشة: تصلى وإن قطر الدم على الحصير، وفي القبلة. قال يحيى: احك عنى أنهما

(١) سنن الدارقطني (١/١٤٢ حديث ٢٨).

(٢) سنن الدارقطني (١/١٣٧، ١٣٨ حديث ١٥: ١٧) وأخرجه أبو داود (١٧٩) كتاب الطهارة، باب الوضوء من القبلة. والترمذي (٨٦) كتاب الطهارة، باب ما جاء في ترك الوضوء من القبلة. وابن ماجه (٥٠٢) كتاب الطهارة، باب الوضوء من القبلة.

(٣) سنن الدارقطني (١/١٣٨ حديث ١٨).

شبهه لا شيء^(١).

ورواه أبو داود من طريق عبد الرحمن بن مغراء^(٢) عن الأعمش قال أخبرنا أصحاب لنا عن عروة المزني عن عائشة بهذا الحديث.

قال أبو داود: وروى عن الثوري قال: ما حدثنا حبيب إلا عن عروة المزني يعني لم يحدثهم عن عروة بن الزبير بشيء. قال أبو داود: وقد روى حمزة الزيات عن حبيب عن عروة بن الزبير عن عائشة حديثاً صحيحاً^(٣).

وقال الترمذي: وسمعت محمد بن إسماعيل يضعف هذا الحديث وقال: حبيب بن أبي ثابت لم يسمع من عروة^(٤).

يتلخص مما سبق ذكره أن جماعة من الرواة رووه عن الأعمش عن حبيب عن عروة بن الزبير عن عائشة، وخالفهم عبد الرحمن بن مغراء فرواه عن الأعمش عن بعض أصحابه عن عروة المزني عن عائشة، ولا شك في ترجيح رواية الجماعة، لا سيما وأن عبد الرحمن بن مغراء متكلم في حديثه عن الأعمش.

ووقع في رواية أبي داود والترمذي: عن عروة غير منسوب، فحمله بعضهم على أنه عروة المزني، وهو شيخ مجهول لا يُدرى من هو، ووقع في رواية ابن ماجه والدارقطني: عن عروة بن الزبير منسوباً، لذلك لم يلتفت الدارقطني لهذه القول، مع شدة احتياجه له في تعليل

(١) المصدر السابق (١/١٣٨ حديث ١٩) وأخرجه أبو داود (١٨٠) تعليقاً، والترمذي (٨٦).

(٢) عبد الرحمن بن مغراء أبو زهير الكوفي، صدوق تكلم في حديثه عن الأعمش، قال علي بن المديني: ليس بشيء، كان يروى عن الأعمش ستائة حديث تركناه، لم يكن بذلك. وقال ابن عدي: وهو كما قال علي، إنما أنكرت على أبي زهير هذا أحاديث يرويها عن الأعمش لا يتابعه عليها الثقات. وقال أبو أحمد الحاكم: حدث بأحاديث لم يتابع عليها. تهذيب الكمال (١٧/٤١٨).

(٣) سنن أبي داود (١٨٠) وحديث حمزة الزيات أخرجه الترمذي (٣٨١٧).

(٤) سنن الترمذي (٨٦).

الحديث، واكتفى في تعليله بأن حبيباً لم يسمع من عروة بن الزبير^(١).

وتعليل الحديث بالانقطاع مبنى على كلام الثوري في نفيه لرواية حبيب عن عروة بن الزبير مطلقاً، وتابعه على ذلك يحيى بن سعيد القطان والبخاري وأبو داود والترمذي، إلا أن أبا داود يرى أن كلام سفيان ليس على إطلاقه في جميع ما يرويه حبيب عن عروة، لأنه وجد منه حديثاً صحيحاً كحديث حمزة الزيات.

قال ابن عبد البر: وهذا الحديث عندهم معلول - يعني عند الحجازيين - فمنهم من قال لم يسمع حبيب من عروة، ومنهم من قال ليس هو عروة بن الزبير، وضعفوا هذا الحديث ودفعوه، وصححه الكوفيون وثبتوه لرواية الثقات أئمة الحديث له، وحبيب بن أبي ثابت لا ينكر لقاءه عروة، لروايته عن هو أكبر من عروة وأجل وأقدم موتاً، وهو إمام من الأئمة الجليلة^(٢).

وقال الإمام أحمد: المدنيون والكوفيون ما زالوا يرون أن القبلة من اللبس تنقض الوضوء، حتى كان بأخرة وصار فيهم أبو حنيفة فقالوا: لا تنقض الوضوء، ويأخذون بحديث عروة ونرى أنه غلط^(٣).

الطريق الخامس: أبو روق عن إبراهيم التيمي عن عائشة

١ - روى الدارقطني من طرق عن سفيان الثوري عن أبي روق عن إبراهيم التيمي عن عائشة قالت: كان رسول الله ﷺ يتوضأ، ثم يقبل بعد ما يتوضأ، ثم يصلي ولا يتوضأ^(٤).

(١) راجع تهذيب الكمال (٤٠/٢٠) وتهذيب التهذيب (١٨٩/٧) وتوضيح المخبوء (ص ٩٧).

(٢) الاستذكار (١/٣٢٣، ٣٢٤).

(٣) المغني لابن قدامة (١/٢٥٧).

(٤) سنن الدارقطني (١/١٤٠، ١٤١ حديث ٢٠: ٢٢) وأخرجه أبو داود (١٧٨) والترمذي تعليقاً (٨٦) والنسائي (١٧٠) وأحمد (٦/٢١٠).

٢- ورواه من طريق أبي حنيفة عن أبي روق الهمداني عن إبراهيم التيمي عن حفصة زوج النبي ﷺ عن رسول الله ﷺ أنه كان يتوضأ للصلاة، ثم يقبل ولا يحدث وضوءاً^(١).

قال الدارقطني: لم يروه عن إبراهيم التيمي غير أبي روق عطية بن الحارث، ولا نعلم حدث به عنه غير الثوري وأبي حنيفة، واختلفا فيه: فأسنده الثوري عن عائشة، وأسنده أبو حنيفة عن حفصة، وكلاهما أرسله، وإبراهيم التيمي لم يسمع من عائشة ولا من حفصة ولا أدرك زمانها، وقد روى هذا الحديث معاوية بن هشام عن الثوري عن أبي روق عن إبراهيم التيمي عن أبيه عن عائشة فوصل إسناده، واختلف عنه في لفظه فقال عثمان بن أبي شيبة عنه بهذا الإسناد: أن النبي ﷺ كان يقبل وهو صائم^(٢). وقال عنه غير عثمان: أن النبي ﷺ كان يقبل ولا يتوضأ. والله أعلم^(٣).

ويتضمن كلام الدارقطني أنه يضعف الحديث لعدة علل:

العلة الأولى: اختلاف الثوري وأبي حنيفة في مسند الحديث عائشة أو حفصة، ويمكن أن يجاب عن هذا الاختلاف بترجيح رواية الثوري لأنه أحفظ للحديث، أو يقال إنه لا مانع من رواية الحديث عن عائشة وحفصة عن النبي ﷺ^(٤).

العلة الثانية: تفرد أبي روق عن إبراهيم التيمي، ويبدو أن الدارقطني يرى أن تفرده لا يُحتمل، لأنه لم يكن بالحافظ المتقن الذي يوثق بحديثه إذا انفرد^(٥)، لا سيما في هذا الحديث الذي يراه وهمًا، وأن أصل الحديث في قبلة الصائم، فحملة الضعفاء من الرواة على ترك الوضوء

(١) سنن الدارقطني (١/ ١٤١ حديث ٢٣).

(٢) رواية عثمان بن أبي شيبة أسندها الدارقطني (١/ ١٤١ حديث ٢٤).

(٣) سنن الدارقطني (١/ ١٤١ عقب حديث ٢٠).

(٤) توضيح المخبوء (ص ٧٨).

(٥) أبو روق عطية بن الحارث الهمداني الكوفي قال عنه أحمد والنسائي: لا بأس به. وقال ابن معين: صالح.

وقال أبو حاتم: صدوق. وذكره ابن حبان في الثقات (٧/ ٢٧٧) وتهذيب الكمال (٢٠/ ١٤٤).

منها، ووافقه على ذلك ابن عبد البر فقال: لم يروه غير أبي روق وليس فيما انفرد به حجة^(١).

العلة الثالثة: الانقطاع بين إبراهيم التيمي وعائشة، فقد توفي إبراهيم التيمي سنة ثلاث وتسعين، وقيل سنة خمس وتسعين ولم يبلغ أربعين سنة^(٢)، وهذا يعني أن ولادته كانت بعد سنة ثلاث وخمسين على أقل تقدير، بينما توفيت عائشة سنة سبع وخمسين، وقيل: ثمان وخمسين^(٣)، فيترتب عليه أن إبراهيم كان صغيراً عند وفاة عائشة فلم يدرك سماعها، كما نص عليه جماعة من الحفاظ، منهم أبو داود والترمذي والنسائي، فقد قالوا جميعاً عقب روايتهم للحديث: إبراهيم التيمي لم يسمع من عائشة.

وهذه العلة ليست بقادحة على مذهب الحنفية، الذين يرون أن الانقطاع الظاهر لا يضر الحديث، وإنما يضره الانقطاع الباطن^(٤)، وإليه أشار ابن عبد البر فقال: ومراسيل الثقات عندهم حجة، وإبراهيم التيمي أحد العباد والفضلاء^(٥).

العلة الرابعة: الاختلاف في ذكر الوساطة بين إبراهيم وعائشة، فقد رواه جماعة عن سفيان منقطعاً، منهم يحيى بن سعيد القطان عند النسائي، وعبد الرحمن بن مهدي عند أبي داود، ووكيع عند أحمد، وأبو عاصم النبيل وغندر عند الدارقطني^(٦).

ورواه الدارقطني من طريق معاوية بن هشام^(٧) عن الثوري عن أبي روق عن إبراهيم

(١) الاستذكار (١/ ٣٢٤).

(٢) تهذيب الكمال (٢/ ٢٣٣).

(٣) تهذيب الكمال (٣٥/ ٢٣٥).

(٤) راجع منهج الحنفية في نقد السنة (ص ١٢٤).

(٥) الاستذكار (١/ ٣٢٤).

(٦) سبق تخريج هذه الروايات.

(٧) معاوية بن هشام القصار أبو الحسن الكوفي، قال عنه ابن معين: صالح وليس بذلك. وقال ابن أبي حاتم: صدوق. ووثقه أبو داود، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن عدى: وقد أغرب عن الثوري بأشياء وأرجو أنه لا بأس به. وقال الساجي: صدوق يهمل. وقال أحمد: كثير الخطأ. تهذيب الكمال (٢٨/ ٢٢٠) وتهذيب التهذيب (١٠/ ٢١٨) والثقات (٩/ ١٦٦).

التي منى عن أبيه عن عائشة فوصل إسناده، ولو صحت هذه الرواية لدفعت عن الحديث علة الانقطاع، ولكن هذه الزيادة التي جاء بها معاوية بن هشام غير مقبولة، لأنه خالف جماعة من الرواة هم أوثق وأحفظ منه بلا شك، وعليه فروايتة شاذة.

العلة الخامسة: الاختلاف في لفظ الرواية المتصلة، ومع شذوذ هذه الرواية المتصلة فقد اختلف على معاوية بن هشام في لفظها، فقال عثمان بن أبي شيبة عنه بهذا الإسناد: أن النبي ﷺ كان يقبل وهو صائم. وهو ما يؤيد وجهة نظر الدارقطني من أن أصل الحديث هو هذا اللفظ، وقال عنه غير عثمان: أن النبي ﷺ كان يقبل ولا يتوضأ.

الطريق السادس: زينب السهمية عن عائشة

١- روى الدارقطني من طرق عن عمرو بن شعيب عن زينب السهمية: أنها سألت عائشة عن الرجل يقبل امرأته ويلمسها أيجب عليه الوضوء؟ فقالت: لربما توضأ النبي ﷺ فيقبلني ثم يمضي فيصلى ولا يتوضأ^(١).

قال الدارقطني: زينب هذه مجهولة ولا تقوم بها حجة^(٢).

وبهذا الطريق اختتم الدارقطني طرق حديث عائشة في القبلة بعد الوضوء، وكما رأيت فإنه لم يدع طريقاً من طرقه إلا وأعله بأنواع العلل المختلفة، وكان اعتماد الدارقطني بالأساس على أن الحديث وهم، وأن أصل الحديث في قبلة الصائم، فحمله الضعفاء من الرواة على ترك الوضوء منها.

(١) سنن الدارقطني (١/ ١٤٢) حديث ٢٥: ٢٧ وأخرجه ابن ماجه (٥٠٣) وأحمد (٦٢/ ٦).

(٢) زينب السهمية هي زينب بنت محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص، عمه عمرو بن شعيب، لا يعرف حالها. تهذيب الكمال (٣٥/ ١٨٩) وتقريب التهذيب (٨٥٩٧).

أدلة القائلين بأن اللمس بغير شهوة لا ينقض الوضوء:

١ - روى الدارقطني من طريق أبي أسامة عن عبيد الله بن عمر عن محمد بن يحيى بن حبان عن عبد الرحمن الأعرج عن أبي هريرة عن عائشة قالت: افتقدت النبي ﷺ ذات ليلة من الفراش فالتمسته بيدي، فوقعت يدي على قدميه وهما منتصبتان، فسمعتة يقول: «أعوذ برضاك من سخطك، وبمعافاتك من عقوبتك، وبك منك لا أحصى مدحك وثناء عليك، أنت كما أثنيت على نفسك».

قال الدارقطني: تابعه عبدة بن سليمان عن عبيد الله^(١)، وخالفهم وهيب ومعتمر وابن نمير^(٢) روه عن عبيد الله وقالوا عن الأعرج عن عائشة ولم يذكروا أبا هريرة^(٣).

وهذا الاختلاف لا يضر الحديث، لأن الأعرج وإن لم تذكر له رواية عن عائشة فإنه عاصرها، فالإسناد بدون ذكر أبي هريرة متصل على مذهب من يكتفى بالمعاصرة، ولذلك فإن الدارقطني أشار إلى الخلاف ولم يرجح أحد القولين، ولو كان الخلاف مؤثراً لذكره ضمن استدراكاته على مسلم في التتبع، ولعل الراجح رواية من ذكر أبا هريرة، لأنها الرواية التي ارتضاها مسلم في صحيحه.

٢ - وروى الدارقطني من طريق الفرغ بن فضالة عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة قالت: فقدت رسول الله ﷺ ذات ليلة من فراشي فقلت قام إلى جاريته مارية، فقامت أتجسس الجدر وليس لنا كمصاييحكم هذه فإذا هو ساجد، فوضعت يدي على صدر قدميه

(١) رواية عبدة أخرجه أبو داود (٨٧٩) كتاب الصلاة، باب في الدعاء في الركوع والسجود. والنسائي (١١٠٠) كتاب التطبيق، باب نصب القدمين في السجود.

(٢) رواية ابن نمير أخرجه أحمد في مسنده (٥٨/٦).

(٣) سنن الدارقطني (١/١٤٣ حديث ٣٣) ومسلم (١١١٨) كتاب الصلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود.

وهو يقول في سجوده: «اللهم إني أعوذ بعفوك من عقابك، وأعوذ برضاك من سخطك، وأعوذ بك منك، لا أحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك». قال الدارقطني: الفرغ بن فضالة ضعيف، خالفه يزيد بن هارون ووهيب وغيرهما رَوَاهُ عن يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم عن عائشة مرسلًا^(١). ١ هـ.

وكذلك رَوَاهُ مالك^(٢) وجريير^(٣) والليث^(٤) عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي: أن عائشة قالت: كنت نائمة إلى جنب رسول الله ﷺ ففقدته من الليل فلمسته بيدي، فوضعت يدي على قدميه وهو ساجد فذكر الحديث.

فهؤلاء جميعًا خالفوا الفرغ بن فضالة، وفيهم مالك أثبت أصحاب يحيى بن سعيد^(٥)، فلا شك في ترجيح روايتهم على روايته، فحديثهم محفوظ وحديثه منكر، والفرغ بن فضالة مشهور بمناكيره عن يحيى بن سعيد^(٦)، ولكن للحديث طرق أخرى ثابتة.

٣- روى البخاري من طريق القاسم بن محمد عن عائشة قالت: بئسما عدلتمونا بالكلب والحمار، لقد رأيتني ورسول الله ﷺ يصلي، وأنا مضطجعة بينه وبين القبلة، فإذا أراد أن يسجد

(١) سنن الدارقطني (١/ ١٤٤ حديث ٣٥).

(٢) الموطأ (٥٠٠) كتاب القرآن، باب ما جاء في الدعاء. وأخرجه الترمذي من طريقه (٣٨٣١).

(٣) الترمذي (٣٨٣٢) كتاب الدعوات، باب أعوذ برضاك من سخطك.

(٤) النسائي (١١٣٠) كتاب التطبيق، باب نوع آخر.

(٥) سؤالات أبي عبد الله بن بكير (ص ٤٨ رقم ٤٢).

(٦) الفرغ بن فضالة بن النعمان التنوخي، قال عنه أحمد: حدث عن يحيى بن سعيد مناكير. وقال ابن معين:

ضعيف الحديث. وفي رواية: ليس به بأس. وقال البخاري ومسلم: منكر الحديث. وقال النسائي:

ضعيف. وقال أبو حاتم: صدوق يكتب حديثه ولا يحتج به. تهذيب الكمال (١٥٦/٢٣) وميزان

الاعتدال (٣/ ٣٤٣). وقال الدارقطني في سؤالات البرقاني (٤١٦): ضعيف. وفي السنن (٤/ ٢٦٦):

يروى عن يحيى بن سعيد أحاديث عدة لا يتابع عليها.

غمز رجلى فقبضتهما^(١). ورواه مسلم من طريق أبي سلمة عن عائشة قالت: كنت أنام بين يدي رسول الله ﷺ ورجلاي في قبلته، فإذا سجد غمزني فقبضت رجلي، وإذا قام بسطتهما. قالت: والبيوت يومئذ ليس فيها مصابيح^(٢).

وقول عائشة في الحديث الأول: ف وقعت يدي على قدميه. وفي الحديث الثاني: فلمسته بيدي. وفي الحديث الثالث عند البخاري: غمز رجلي. وعند مسلم: غمزني فقبضت رجلي. استدل به الحنفية على أن لمس المرأة لا ينقض الوضوء مطلقاً، واستدل به المالكية على أن لمس المرأة لا ينقض ما لم يكن معه لذة، وحمل الشافعية هذا اللمس على أنه كان فوق حائل^(٣).

وبعد استعراض هذا الجهد الهائل الذي بذله الدارقطني في جمع طرق حديث القبلة بعد الوضوء، وإعلاله من جميع طرقه، يظهر لنا بوضوح حرص الدارقطني على بيان ضعف أدلة المخالفين للمذهب الشافعي، وهذا لا يعيبه في شيء، لأنه يقرر ما يراه صواباً على ضوء القواعد الحديثية والأصول العلمية، فلا يضره مجيء ذلك بموافقة مذهبه، ولكن الأمر الذي يؤخذ عليه، سكوته عن علل أدلة مذهبه، ولعله سكت عنها لشهرتها، وعدم حاجته إلى بيانها من وجهة نظره.

ولا شك أن هذا الجهد الكبير الذي قام به الدارقطني، له تأثير بالغ عند الترجيح في المسائل الخلافية، فإن الأساس الأول الذي يقوم عليه الترجيح هو ثبوت الأدلة وعدمه، فرحم الله الدارقطني على ما قدم لخدمة العلم وأهله.

(١) البخاري (٥١٩) كتاب الصلاة، باب هل يغمز الرجل امرأته عند السجود لكي يسجد.

(٢) مسلم (١١٧٣) كتاب الصلاة، باب الاعتراض بين يدي المصل.

(٣) التمهيد (١٣/١٧٠) والمتقى (١/٣٥٧) وشرح الزرقاني (٢/٥١) وشرح النووي (٤/٢٠٣، ٢٢٩) وفتح الباري (١/٤٩٢) وعمدة القاري (٣/٣٦١).

مسألة القهقهة في الصلاة

أجمع العلماء على أن القهقهة خارج الصلاة لا تنقض الوضوء، وأما إن كانت في الصلاة فأجمعوا على أنها تنقض الصلاة، واختلفوا في نقض الوضوء: فمذهب جمهور العلماء أنها لا تنقض الوضوء، وبه قال جابر وابن مسعود وأبو موسى الأشعري، وهو قول جمهور التابعين فمن بعدهم.

روى البيهقي عن أبي الزناد قال: أدركت من فقهاءنا الذين يُتَتهى إلى قولهم: سعيد ابن المسيب، وعروة بن الزبير، والقاسم بن محمد، وأبا بكر بن عبد الرحمن، وخارجة ابن زيد بن ثابت، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة، وسليمان بن يسار، ومشيخة جلة سواهم يقولون: الضحك في الصلاة ينقضها ولا ينقض الوضوء. قال البيهقي: وروينا نحوه عن عطاء والشعبي والزهري^(١).

وهو مذهب مالك والشافعي وأحمد وإسحاق وأبي ثور ودาวود^(٢).

وقال الحسن البصري وإبراهيم النخعي والثوري وأبو حنيفة: ينقض الوضوء^(٣).

واستدل الحنفية بحديث القهقهة في الصلاة، وهذا الحديث له طرق كثيرة، جمعها الدارقطني في السنن، وتكلم على عللها واختلاف روايتها، وعنون لهذا الباب: أحاديث القهقهة في الصلاة وعللها. وهو من الأبواب النادرة التي بوب لها في سننه.

وكان منطلق كلامه على الحديث بالأساس على ثلاث روايات: رواية قتادة، ورواية

(١) السنن الكبرى للبيهقي (١/١٤٥).

(٢) الأوسط لابن المنذر (١/٢٢٦) المنتقى (١/٦٥) شرح الخرشى (١/١٥٨) الفواكه الدواني (١/٢٢٧) منح الجليل (١/١١٦) المجموع (٢/٧٠) المغنى (١/٢٣٩).

(٣) التجريد (١/٢٠٠) المبسوط (١/٧٧) بدائع الصنائع (١/٣٢) تبين الحقائق (١/١١) الهداية وشرحها: العناية (١/٥١) وفتح القدير (١/٥١) ونصب الراية (١/١٠٤).

الحسن البصري، ورواية خالد الحذاء، ومن خلال هذه الروايات الثلاثة ذكر جميع طرق الحديث، وأوضح أنها ترجع في الحقيقة إلى أبي العالية مرسلاً.

ثم ذكر حديث جابر بن عبد الله، والاختلاف في لفظه وفي رفعه ووقفه، ثم ختم الباب بأثرين عن ابن مسعود وأبي موسى يوافقان مذهب الجمهور، وسنعرض لهذا الباب على هذا النحو الذي سلكه الدارقطني.

طرق حديث القهقهة في الصلاة:

الطريق الأول: طريق قتادة

الروايات المعلولة من طريق قتادة:

١- روى الدارقطني من طريق محمد بن إسحاق عن الحسن بن دينار^(١) عن قتادة عن أبي المليح عن أبيه قال: كنا نصلي خلف رسول الله ﷺ فجاء رجل ضرير البصر فتردى في حفرة كانت في المسجد، فضحك ناس من خلفه، فأمر رسول الله ﷺ من ضحك أن يعيد الوضوء والصلاة^(٢). وقد أعله الدارقطني بعلتين:

الأولى: أن الحسن بن دينار متروك الحديث.

الثانية: أن ابن إسحاق اضطرب في روايته عن الحسن بن دينار لهذا الحديث: فمرة رواه عنه عن الحسن البصري^(٣)، ومرة عنه عن قتادة عن أبي المليح عن أبيه^(٤).

٢- ورواه من طريق عبد الرحمن بن عمرو بن جبلة^(٥) عن سلام بن أبي مطيع عن قتادة عن أبي العالية وأنس بن مالك: أن أعمى تردى في بئر، فضحك ناس خلف رسول الله ﷺ

(١) سبق ذكر أقوال النقاد فيه (ص ٥٣٥).

(٢) سنن الدارقطني (١/ ١٦٢) حديث (٢).

(٣) المصدر السابق (١/ ١٦١، ١٦٢) حديث (١).

(٤) المصدر السابق (١/ ١٦٢) عقب حديث (١).

(٥) عبد الرحمن بن عمرو بن جبلة، قال عنه أبو حاتم: كان يكذب فضربت على حديثه. الجرح والتعديل

(٥/ ٢٦٧) وميزان الاعتدال (٢/ ٥٨٠) ولسان الميزان (٥/ ١١٦).

فأمر رسول الله ﷺ من ضحك أن يعيد الوضوء والصلاة.

قال الدارقطني: لم يروه عن سلام غير عبد الرحمن بن عمرو بن جبلة، وهو متروك يضع الأحاديث^(١).

٣- ورواه من طريق داود بن المحبر^(٢) عن أيوب بن خُوط^(٣) عن قتادة عن أنس قال: كان رسول الله ﷺ يصلي بنا، فجاء رجل ضير البصر فوطئ في خبال من الأرض فصع، فضحك بعض القوم، فأمر رسول الله ﷺ من ضحك أن يعيد الوضوء والصلاة. قال الدارقطني: داود بن المحبر متروك يضع الأحاديث، وأيوب بن خوط ضعيف^(٤).

الروايات الثابتة من طريق قتادة:

١- روى الدارقطني من طريق معمر عن قتادة عن أبي العالية الرياحي: أن أعمى تردى في بئر والنبي ﷺ يصلي بأصحابه، فضحك بعض من كان يصلي مع النبي ﷺ فأمر النبي ﷺ من ضحك منهم أن يعيد الوضوء والصلاة^(٥).

٢- ومن طريق أبي عوانة عن قتادة عن أبي العالية أن رسول الله ﷺ كان يصلي

(١) سنن الدارقطني (١/ ١٦٢، ١٦٣ حديث ٣).

(٢) داود بن المحبر بن قحذم البصري، قال أحمد: كان لا يدري ما الحديث. وقال ابن معين: كان ثقة، ولكنه جفا الحديث، فكان يخطئ كثيرا ويصحف. وقال ابن المديني: ذهب حديثه. وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث. وقال أبو حاتم: ذاهب الحديث غير ثقة. وقال ثقة شبه الضعيف. وقال النسائي: ضعيف. تهذيب الكمال (٨/ ٤٤٣) وميزان الاعتدال (٢/ ٢٠). وقال الدارقطني في السنن (١/ ١٦٣): متروك يضع الحديث. وقال نحوه في الضعفاء والمتروكين (٢٠٨).

(٣) أيوب بن خوط أبو أمية البصري، قال عنه البخاري: تركه ابن المبارك وغيره. وقال النسائي: متروك. وقال الأزدي: كذاب. وقال عمرو بن علي: كان أميا لا يكتب، وهو متروك الحديث. وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث واه متروك. ميزان الاعتدال (١/ ٢٨٦) ولسان الميزان (٢/ ٢٣٨).

(٤) سنن الدارقطني (١/ ١٦٣ حديث ٤).

(٥) المصدر السابق (١/ ١٦٣ حديث ٥).

بأصحابه، فجاء ضرير فتردى في بئر فضحك القوم، فأمر رسول الله ﷺ الذين ضحكوا أن يعيدوا الوضوء والصلاة^(١).

٣- ومن طريق عبد الوهاب بن عطاء وابن أبي عدى كلاهما عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أبي العالية عن النبي ﷺ نحوه^(٢).

٤- ومن طريق سعيد بن بشير عن قتادة عن أبي العالية مثله^(٣).

٥- ومن طريق سلم بن أبي الذيال عن قتادة قال: بلغنا عن النبي ﷺ مثله.

قال الدارقطني: وهذا هو الصحيح عن قتادة، اتفق عليه معمر وأبو عوانة وسعيد بن أبي عروبة وسعيد بن بشير فرووه عن قتادة عن أبي العالية، وتابعهم عليه سلم بن أبي الذيال عن قتادة فأرسله، فهؤلاء خمسة ثقات رووه عن قتادة عن أبي العالية مرسلاً، وأيوب بن خوط وداود بن المحبر وعبد الرحمن بن عمرو بن جبلة والحسن بن دينار كلهم متروكون، وليس فيهم من يجوز الاحتجاج بروايته لو لم يكن له مخالف، فكيف وقد خالف كل واحد منهم خمسة ثقات من أصحاب قتادة^(٤).

الطريق الثاني: طريق الحسن البصري

الروايات المعلولة من طريق الحسن البصري:

١- روى الدارقطني من طريق محمد بن إسحاق عن الحسن بن دينار عن الحسن بن أبي الحسن عن أبي المليح بن أسامة عن أبيه قال: بينا نحن نصلى خلف رسول الله ﷺ إذ أقبل رجل ضرير البصر فوقع في حفرة فضحكنا منه، فأمرنا رسول الله ﷺ بإعادة الوضوء كاملاً

(١) المصدر السابق (١/ ١٦٣) حديث (٦).

(٢) المصدر السابق (١/ ١٦٣) حديث (٧، ٨).

(٣) المصدر السابق (١/ ١٦٣) حديث (٩).

(٤) سنن الدارقطني (١/ ١٦٣، ١٦٤) حديث (١٠).

وإعادة الصلاة من أولها.

قال الدارقطني: الحسن بن دينار ضعيف، وقد أخطأ في هذا الإسناد، وإنما روى هذا الحديث الحسن البصري عن حفص بن سليمان المنقري عن أبي العالية مرسلًا، وكان الحسن كثيرًا ما يرويه مرسلًا عن النبي ﷺ^(١).

٢- ورواه من طريق عبد العزيز بن الحصين^(٢) عن عبد الكريم^(٣) عن الحسن عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «إذا قهقهه أعاد الوضوء وأعاد الصلاة».

قال الدارقطني: عبد الكريم متروك والراوى له عنه عبد العزيز بن الحصين ضعيف^(٤).

٣- ورواه من طريق عمر بن قيس^(٥) عن عمرو بن عبيد عن الحسن عن عمران بن حصين قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من ضحك في الصلاة قرقرة فليعد الوضوء والصلاة». قال الدارقطني: عمر بن قيس المعروف بسند ضعيف ذاهب الحديث^(٦).

(١) المصدر السابق (١/١٦٢، ١٦٣ حديث ١) بتصرف يسير في كلام المصنف.

(٢) عبد العزيز بن الحصين بن الترحمان، قال عنه البخاري: ليس بالقوى عندهم. وقال ابن معين ضعيف. وقال مسلم: ذاهب الحديث. وقال أبو داود: متروك الحديث. وقال أبو حاتم: ليس بقوى، منكر الحديث، ضعيف الحديث. ميزان الاعتدال (٢/٦٢٧) ولسان الميزان (٥/٢٠٢).

(٣) عبد الكريم بن أبي المخارق أبو أمية البصري، قال عنه ابن معين: ليس بشيء. وقال أحمد: ضربت على حديثه هو شبه المتروك. وقال الفلاس: كان يحمي وابن مهدي لا يحدثن عنه. وقال النسائي: متروك. وقال الذهبي: أخرج له البخاري تعليقًا ومسلم متابعة، وهذا يدل على أنه ليس بمطروح. تهذيب الكمال (١٨/٢٥٩) وميزان الاعتدال (٢/٦٤٦). قال الدارقطني في السنن (١/١٦٤): متروك. وفي سؤالات البرقاني: يترك. وذكره في الضعفاء والمتروكين (٣٦١).

(٤) سنن الدارقطني (١/١٦٤ حديث ١١).

(٥) سبق ذكر أقوال النقاد فيه (ص ٥١٥).

(٦) سنن الدارقطني (١/١٦٥ حديث ١٢).

٤- ورواه من طريق سفيان بن محمد^(١) عن عبد الله بن وهب عن يونس عن الزهري عن سليمان بن أرقم عن الحسن عن أنس بن مالك عن النبي ﷺ بذلك.

قال الدارقطني: وحدث بهذا الحديث شيخ لأهل المصيصة يقال له: سفيان بن محمد الفزاري، وكان ضعيفاً سيئ الحال في الحديث، وأحسن حالات سفيان بن محمد هذا أن يكون وهم في هذا الحديث على ابن وهب، إن لم يكن تعتمد ذلك في قوله عن الحسن: عن أنس. فقد رواه غير واحد عن ابن وهب عن يونس عن الزهري عن الحسن مرسلاً عن النبي ﷺ منهم: خالد بن خدّاش المهلبى وموهب بن يزيد وأحمد بن عبد الرحمن بن وهب وغيرهم^(٢)، لم يذكر أحد منهم في حديثه عن ابن وهب في الإسناد أنس بن مالك، ولا ذكر فيه بين الزهري والحسن: سليمان بن أرقم، وإن كان ابن أخى الزهري وابن أبى عتيق قد روياه عن الزهري عن سليمان بن أرقم عن الحسن مرسلاً عن النبي ﷺ^(٣).

فهذه أقاويل أربعة عن الحسن باطلة كلها، لأن الحسن إنما سمع هذا الحديث من حفص بن سليمان المنقري عن حفصة بنت سيرين عن أبى العالية الرياحى مرسلاً عن النبي ﷺ^(٤). ١. هـ وكان الحسن كثيراً ما يرويه مرسلاً عن النبي ﷺ.

الروايات الثابتة من طريق الحسن البصري:

١- روى الدارقطني من طريق موهب بن يزيد عن عبد الله بن وهب عن يونس عن ابن

(١) سفيان بن محمد الفزاري المصيصي، قال عنه ابن عدى: كان يسرق الحديث ويسوى الأسانيد. وقال ابن أبى حاتم: سمع منه أبى وأبو زرعة وترك حديثه، سمعت أبى يقول: هو ضعيف الحديث. وقال الحاكم: روى عن ابن وهب وابن عيينة أحاديث موضوعة. ميزان الاعتدال (١٧٢/٢) ولسان الميزان (٩٢/٤).

(٢) ستأتى هذه الروايات الثلاثة ضمن الروايات الثابتة عن الحسن البصري.

(٣) روى الدارقطني رواية ابن أخى الزهري وابن أبى عتيق في السنن (١٦٦/١) حديث (١٧، ١٦).

(٤) سنن الدارقطني (١٦٥/١) حديث (١٣، ١٤).

شهاب عن الحسن قال: بينا النبي ﷺ يصلي إذ جاءه رجل فوقع في حفرة فضحك بعض القوم، فأمر من ضحك أن يعيد الوضوء والصلاة^(١).

٢- ورواه من طريق خالد بن خدّاش عن عبد الله بن وهب عن يونس عن الزهري عن الحسن مثله^(٢).

٣- ورواه من طريق أحمد بن عبد الرحمن بن وهب عن عمه عبد الله بن وهب عن يونس عن الزهري عن الحسن: أن النبي ﷺ أمر من ضحك في الصلاة أن يعيد الوضوء والصلاة^(٣).

فهذا هو الصواب عن ابن وهب عن الزهري عن الحسن مرسلًا، ليس فيه عن أنس كما قال سفيان بن محمد، ثم استدلل الدارقطني على ضعف هذا المرسل، بما رواه من طريق شعيب بن أبي حمزة عن الزهري قال: لا وضوء في القهقهة والضحك.

قال الدارقطني: فلو كان ما رواه الزهري عن الحسن عن النبي ﷺ صحيحًا عند الزهري، لما أفتى بخلافه وضده والله أعلم^(٤).

٤- ورواه من طريق حماد بن زيد عن هشام عن الحسن قال: بينا النبي ﷺ يصلي إذ جاء رجل في بصره ضر -أو قال أعمى- فوقع في بئر فضحك بعض القوم، فأمر من ضحك أن يعيد الوضوء والصلاة. قال حماد: فذكرته لحفص بن سليمان المنقري فقال: أنا حدثت به الحسن عن حفصة^(٥).

(١) سنن الدارقطني (١/ ١٦٦ حديث ١٨).

(٢) المصدر السابق (١/ ١٦٦ حديث ٢٠).

(٣) المصدر السابق (١/ ١٦٦ حديث ١٩).

(٤) المصدر السابق (١/ ١٦٦ حديث ٢٠).

(٥) المصدر السابق (١/ ١٦٥ حديث ١٤).

- ثم روى عن علي بن المديني قال: قال لي عبد الرحمن بن مهدي: هذا الحديث يدور على أبي العالية. فقلت: قد رواه الحسن مرسلاً. فقال: حدثني حماد بن زيد عن حفص بن سليمان قال: أنا حدثت به الحسن عن حفصة عن أبي العالية^(١).

طريق معبد الجهني:

١ - روى من طريق مكى بن إبراهيم عن أبي حنيفة عن منصور بن زاذان عن الحسن عن معبد عن النبي ﷺ قال: بينما هو في الصلاة إذ أقبل أعمى يريد الصلاة فوقع في زبية، فاستضحك القوم حتى قهقهوا، فلما انصرف النبي ﷺ قال: «من كان منكم قهقهه فليعد الوضوء والصلاة»^(٢).

الطريق الثالث: طريق خالد الحذاء

الروايات المعلولة من طريق خالد الحذاء:

١ - روى الدارقطني من طريق محمد بن إسحاق عن الحسن بن عمار^(٣) عن خالد الحذاء عن أبي المليح بن أسامة عن أبيه قال: بينما نحن نصلّي خلف رسول الله ﷺ إذ أقبل رجل ضرير البصر فوقع في حفرة فضحكنا منه، فأمرنا رسول الله ﷺ بإعادة الوضوء كاملاً، وإعادة الصلاة من أولها.

قال الدارقطني: الحسن بن عمار ضعيف، وقوله: عن خالد الحذاء عن أبي المليح عن أبيه وهم قبيح، وإنما رواه خالد الحذاء عن حفصة بنت سيرين عن أبي العالية عن النبي ﷺ رواه عنه كذلك سفيان الثوري وهشيم ووهيب وحماد بن سلمة وغيرهم^(٤).

(١) المصدر السابق (١/ ١٦٦ حديث ١٥).

(٢) سنن الدارقطني (١/ ١٦٧ حديث ٢٢) وقد سبق تخريج هذا الطريق والكلام عليه عند ذكر الأحاديث التي خولف فيها أبو حنيفة (ص ٤٨٩).

(٣) سبق ذكر أقوال النقد فيه (ص ٤١٦).

(٤) سنن الدارقطني (١/ ١٦١، ١٦٢ حديث ١) بتصرف يسير في كلام المصنف.

الروايات الثابتة من طريق خالد الحذاء:

١- رواية هشيم عن خالد الحذاء عن حفصة عن أبي العالية. وعن منصور عن ابن سيرين. وقد سلف ذكرها أثناء ذكر طريق معبد الجهنني.

٢- روى الدارقطني من طريق سفيان عن خالد الحذاء عن أم الهذيل حفصة بنت سيرين عن أبي العالية: أن رسول الله ﷺ كان في الصلاة، فجاء رجل في بصره سوء فوقع في بئر فضحكوا منه، فأمر النبي ﷺ من ضحك أن يعيد الوضوء والصلاة^(١).

٣- ورواه من طريق حماد عن خالد الحذاء عن حفصة عن أبي العالية قال: كان النبي ﷺ يصلي بأصحابه، فجاء أعمى فوطئ على خصفة على رأس بئر فتردى في البئر فضحك بعض أصحاب رسول الله ﷺ فأمر رسول الله ﷺ بعض من ضحك أن يعيد الوضوء والصلاة^(٢).

٤- ورواه من طريق وهيب عن أيوب وخالد عن حفصة عن أبي العالية: أن النبي ﷺ صلى بأصحابه، وفي القوم رجل ضرير البصر فوقع في البئر، فضحك طوائف من أصحاب النبي ﷺ فلما صلى أمر كل من كان ضحك أن يعيد الوضوء والصلاة^(٣).

طرق أخرى ثابتة عن أبي العالية:

١- روى الدارقطني من طريق معمر عن أيوب عن حفصة بنت سيرين عن أبي العالية عن النبي ﷺ^(٤). مثل حديث معمر عن قتادة عن أبي العالية^(٥).

٢- ورواه من طريق مطر عن حفصة عن أبي العالية قال: بينما رسول الله ﷺ يصلي

(١) المصدر السابق (١/ ١٦٨) حديث ٢٦، ٢٧.

(٢) المصدر السابق (١/ ١٦٨) حديث ٢٨.

(٣) سنن الدارقطني (١/ ١٦٨، ١٦٩) حديث ٢٩.

(٤) المصدر السابق (١/ ١٦٩) حديث ٣٠.

(٥) سبقت هذه الرواية عند ذكر الروايات الثابتة من طريق قتادة (ص ٤٨٤).

بأصحابه، إذ جاء رجل في بصره سوء فمر على بئر قد غشى عليها فوقع فيها، فضحك بعض القوم، فأمر رسول الله ﷺ من ضحك أن يعيد الوضوء والصلاة^(١).

٣- ورواه من طريق حفص بن سليمان المنقري عن حفصة عن أبي العالية: أن النبي ﷺ كان يصلي بأصحابه، فجاء رجل فوقع على بئر، فضحك بعض القوم، فأمر رسول الله ﷺ من ضحك أن يعيد الوضوء، وأن يعيد الصلاة^(٢).

٤- ورواه من طريق: سفيان الثوري -واللفظ له- وزائدة بن قدامة ويزيد بن زريع وعبد الوهاب بن عطاء أربعتهم عن هشام عن حفصة عن أبي العالية: أن النبي ﷺ أمر من ضحك أن يعيد الصلاة والوضوء^(٣).

- ورواه من طريق خالد بن عبد الله الواسطي عن هشام عن حفصة عن أبي العالية عن رجل من الأنصار عن النبي ﷺ.

قال الدارقطني: ولم يسم الرجل ولا ذكر أله صحبة أم لا، ولم يصنع خالد شيئاً، وقد خالفه جماعة أثبات ثقات حفاظ وقولهم أولى بالصواب^(٤).

٥- وروى من طرق عن منصور بن المعتمر عن أبي هاشم الرمانى عن أبي العالية: أن أعمى وقع في بئر فضحك بعض من كان خلف النبي ﷺ فأمر رسول الله ﷺ من ضحك أن يعيد الوضوء والصلاة^(٥).

٦- وروى من طرق عن شريك عن أبي هاشم عن أبي العالية: أن أعمى وقع في بئر

(١) سنن الدارقطني (١/ ١٦٩) حديث (٣١).

(٢) المصدر السابق (١/ ١٦٩) حديث (٣٢).

(٣) المصدر السابق (١/ ١٧٠) حديث (٣٤: ٣٧).

(٤) المصدر السابق (١/ ١٦٩) حديث (٣٣) بتصرف يسير.

(٥) سنن الدارقطني (١/ ١٧٠، ١٧١) حديث (٣٨: ٤٠).

فضحك طوائف ممن كان مع النبي ﷺ فأمرهم أن يعيدوا الوضوء والصلاة^(١).

- وروى من طريق الأعمش عن إبراهيم قال: جاء رجل ضرير البصر والنبي ﷺ في الصلاة فعرثر فتردى في بئر فضحكوا، فأمر النبي ﷺ من ضحك أن يعيد الوضوء والصلاة^(٢).

- ثم روى من طريق علي بن المديني قال: قلت لعبد الرحمن بن مهدي: روى هذا الحديث إبراهيم مرسلًا. فقال حدثني شريك عن أبي هاشم قال: أنا حدثت به إبراهيم عن أبي العالية. قال الدارقطني: رجع حديث إبراهيم هذا الذي أرسله إلى أبي العالية لأن أبا هاشم ذكر أنه حدثه به عنه^(٣).

ثم ختم أبو الحسن الدارقطني كلامه على طرق الحديث بقوله: فرجعت هذه الأحاديث كلها التي قدمنا ذكرها في هذا الباب إلى أبي العالية الرياحي، وأبو العالية أرسل هذا الحديث عن النبي ﷺ ولم يسم بينه وبينه رجلاً سمعه منه عنه. وقد روى عاصم الأحول عن محمد بن سيرين وكان عالماً بأبي العالية وبالحسن فقال: لا تأخذوا بمراسيل الحسن ولا أبي العالية، فإنهما لا يباليان عمن أخذاه^(٤).

ثم أسند من طريق عبد الله بن عون عن محمد بن سيرين قال: كان أربعة يصدقون من حديثهم ولا يبالون ممن يسمعون الحديث: الحسن وأبو العالية وحيد بن هلال وداود بن أبي هند^(٥).

(١) المصدر السابق (١/ ١٧١) حديث (٤١، ٤٢).

(٢) المصدر السابق (١/ ١٧١) حديث (٤٣).

(٣) المصدر السابق (١/ ١٧١) حديث (٤٤).

(٤) المصدر السابق (١/ ١٧١) حديث (٤٥).

(٥) المصدر السابق (١/ ١٧١) حديث (٤٦).

طرق حديث جابر بن عبد الله:

الطرق المعلولة من حديث جابر:

١- روى الدارقطني من طريق محمد بن يزيد بن سنان^(١) عن أبيه^(٢) عن سليمان الأعمش عن أبي سفيان عن جابر قال: قال لنا رسول الله ﷺ: «من ضحك منكم في صلاته فليتوضأ ثم ليعد الصلاة». وقد أُعل بالاختلاف في رفعه ووقفه ، والصواب فيه الوقف كما سبق بيانه^(٣).

٢- وروى من طريق المنذر بن عمار عن أبي شيبه عن يزيد أبي خالد عن أبي سفيان عن جابر عن النبي ﷺ قال: «الضحك ينقض الصلاة ولا ينقض الوضوء»^(٤).

- ومن طريق بهلول بن حسان التنوخي عن أبي شيبه عن يزيد أبي خالد عن أبي سفيان عن جابر عن النبي ﷺ قال: «الكلام ينقض الصلاة ولا ينقض الوضوء»^(٥).

وهذه الرواية لها ثلاث علل: الأولى: أن أبا شيبه متروك الحديث^(٦). والثانية: الاختلاف في لفظ الحديث، ففي رواية المنذر: الضحك. وفي رواية بهلول: الكلام. والثالثة: أن أبا شيبه رفع الحديث وخالفه شعبة وابن جريج فوقفاه وهو الصواب.

٣- روى الدارقطني من طريق الوازع بن نافع العقيلي^(٧) عن أبي سلمة بن عبد الرحمن

(١) سبق ذكر أقوال النقاد فيه (ص ٣٢٢).

(٢) سبق ذكر أقوال النقاد فيه (ص ٣٢٢).

(٣) راجع (ص ٣١٢) من هذا البحث.

(٤) المصدر السابق (١/ ١٧٣) حديث (٥٨).

(٥) المصدر السابق (١/ ١٧٣، ١٧٤) حديث (٥٩).

(٦) أبو شيبه إبراهيم بن عثمان العبسي، قال أحمد: ضعيف. وقال ابن معين: ليس بثقة. وقال البخاري: سكتوا عنه. وقال النسائي: متروك الحديث. تهذيب الكمال (٢/ ١٤٧) وميزان الاعتدال (١/ ٤٧).

(٧) الوازع بن نافع العقيلي، قال عنه ابن معين: ليس بثقة. وقال البخاري: منكر الحديث. وقال النسائي: متروك. وقال أحمد وأبو داود: ليس بثقة. ميزان الاعتدال (٤/ ٣٢٧) ولسان الميزان (٨/ ٣٦٧).

عن جابر: أن رسول الله ﷺ كان يصلي بأصحابه صلاة العصر فتبسم في الصلاة، فلما انصرف قيل له: يا رسول الله تبسمت وأنت تصلي. قال فقال: «إنه مر بي ميكائيل عليه السلام وعلى جناحيه غبار فضحك إلي، فتبسمت إليه وهو راجع من طلب القوم»^(١).

٤- وروى من طريق المسيب بن شريك^(٢) عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر بن عبد الله قال: ليس على من ضحك في الصلاة إعادة وضوء، إنما كان ذلك لهم حين ضحكوا خلف رسول الله ﷺ^(٣).

الطرق الثابتة من حديث جابر:

١- روى الدارقطني من طريق سفيان عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر قال: ليس في الضحك وضوء^(٤).

٢- ومن طريق وكيع عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر: أنه سئل عن الرجل يضحك في الصلاة فقال: يعيد الصلاة ولا يعيد الوضوء^(٥).

٣- ومن طريق أبي معاوية عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر قال: إذا ضحك الرجل في الصلاة أعاد الصلاة ولم يعد الوضوء^(٦).

٤- وذكره من طريق عبد الله بن داود الخريبي وعمر بن علي المقدمي كلاهما عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر: في الذي يضحك في الصلاة قال: يعيد الصلاة ولا يعيد الوضوء^(٧).

(١) سنن الدارقطني (١/ ١٧٥) حديث (٦٦).

(٢) المسيب بن شريك أبو سعيد التميمي، قال عنه ابن معين: ليس بشيء. وقال أحمد: ترك الناس حديثه. وقال البخاري: سكتوا عنه. وقال مسلم: متروك. ميزان الاعتدال (٤/ ١١٤) لسان الميزان (٨/ ٦٦). وقال الدارقطني في الضعفاء والمتروكين (٥٠٨) وفي السنن (٤/ ٢٨٠): ضعيف.

(٣) سنن الدارقطني (١/ ١٧٥) حديث (٦٨). (٤) سنن الدارقطني (١/ ١٧٢) حديث (٤٨، ٤٩).

(٥) المصدر السابق (١/ ١٧٢) حديث (٥٠). (٦) المصدر السابق (١/ ١٧٢) حديث (٥١).

(٧) المصدر السابق (١/ ١٧٣) حديث (٥١ مكرر).

- ٥- ورواه من طريق جرير وزائدة كلاهما عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر قال: إذا ضحك في الصلاة أعاد الصلاة ولم يعد الوضوء^(١).
- ٦- ومن طريق محمد بن طلحة عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر: أنه سئل عن الضحك في الصلاة. قال: يعيد ولا يتوضأ^(٢).
- ٧- ورواه من طرق عن شعبة عن يزيد أبي خالد سمع أبا سفيان سمع جابراً يقول: ليس على من ضحك في الصلاة وضوء. وعن يزيد أبي خالد عن الشعبي مثله^(٣).
- ٨- ومن طريق ابن جريج عن يزيد أبي خالد عن أبي سفيان عن جابر قال: ليس في الضحك وضوء^(٤).
- ٩- ورواه من طريق حبيب المعلم عن عطاء عن جابر قال: كان لا يرى على الذي يضحك في الصلاة وضوءاً^(٥).
- ١٠- ومن طريق وكيع عن سفيان عن أبي الزبير عن جابر قال: لا يقطع التبسم الصلاة حتى يقرقر. قال الدارقطني: رفعه ثابت بن محمد عن سفيان^(٦).
- حديث معاذ بن أنس الجهني:
- وروى من طريق ابن لهيعة عن زبّان بن فائد^(٧) عن سهل بن معاذ^(٨) عن أبيه عن النبي

(١) المصدر السابق (١/ ١٧٣) حديث (٥٢).

(٢) المصدر السابق (١/ ١٧٣) حديث (٥٣).

(٣) المصدر السابق (١/ ١٧٣) حديث (٥٤: ٥٦).

(٤) المصدر السابق (١/ ١٧٣) حديث (٥٧).

(٥) سنن الدارقطني (١/ ١٧٤) حديث (٦٠).

(٦) المصدر السابق (١/ ١٧٤) حديث (٦١).

(٧) زبّان بن فائد المصري، قال عنه أحمد: أحاديثه مناكير. وقال ابن معين: شيخ ضعيف. وقال أبو حاتم: صالح. تهذيب الكمال (٩/ ٢٨١) وميزان الاعتدال (٢/ ٦٥).

(٨) سهل بن معاذ بن أنس الجهني، قال عنه ابن معين: ضعيف. وقال ابن حبان: منكر الحديث جداً، فلست أدري أوقع التخليط منه أو من زبّان بن فائد. المجروحين (١/ ٣٤٧) تهذيب الكمال (١٢/ ٢٠٨) وميزان الاعتدال (٢/ ٢٤١).

قال: «الضاحك في الصلاة والملتفت والمفرقع أصابعه بمنزلة»^(١).

الآثار عن الصحابة:

بعد أن فرغ الدارقطني من طرق حديث جابر، ورجح أن الصواب فيه الوقف، وذكر حديث معاذ بن أنس، ذكر أثرين آخرين عن ابن مسعود وأبي موسى يوافقان مذهب جمهور العلماء.

١- فروى من طريق إسحاق بن يحيى^(٢) عن المسيب بن رافع^(٣) عن ابن مسعود قال: إذا ضحك أحدكم في الصلاة فعليه إعادة الصلاة^(٤).

٢- وروى من طرق عن سليمان بن المغيرة عن حميد بن هلال قال: خرج أبو موسى في وفد فيهم رجل من عبد القيس أعور، فصلى أبو موسى فركعوا فنكصوا على أعقابهم فتردى الأعور في بئر. قال الأحنف: فلما سمعته يتردى فيها فما من القوم إلا ضحك غيرى وغير أبي موسى، فلما قضى الصلاة قال: ما بال هؤلاء؟ قالوا: فلان تردى في بئر. فأمرهم فأعادوا الصلاة^(٥).

وبهذه الآثار ختم الدارقطني هذه المسألة، ويمكن تلخيص النتائج التي توصل إليها

(١) سنن الدارقطني (١/ ١٧٥ / ٦٧) وقد ذكرته ضمن أحاديث جابر بجامع الضعف.

(٢) إسحاق بن يحيى أبو محمد التيمي، قال عنه القطان: شبه لا شيء. وقال ابن معين: لا يكتب حديثه. وقال أحمد والنسائي: متروك الحديث. وقال البخاري: يتكلمون في حفظه. وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث ليس بقوى. تهذيب الكمال (٢/ ٤٨٩) ميزان الاعتدال (١/ ٢٠٤).

(٣) المسيب بن رافع الأسدي، قال عنه ابن معين: لم يسمع من أحد من أصحاب النبي ﷺ إلا من البراء بن عازب وأبي إياس عامر بن عبدة. تهذيب الكمال (٢٧/ ٥٨٦) وقال أحمد بن حنبل: لم يسمع من عبد الله ابن مسعود شيئاً. جامع التحصيل للعلاني (ص ٢٨٠).

(٤) سنن الدارقطني (١/ ١٧٤) حديث (٦٢).

(٥) المصدر السابق (١/ ١٧٤، ١٧٥) حديث (٦٣: ٦٥).

الدارقطني في النقاط التالية:

- ١- أنه لا يصح في هذا الباب حديث مرفوع.
 - ٢- أن الصواب في حديث القهقهة أنه حديث مرسل من جميع طرقه.
 - ٣- أن غالب طرق حديث القهقهة ترجع إلى مرسل أبي العالية الرياحي.
 - ٤- أن الصواب في حديث جابر بن عبد الله الوقف بلفظ يوافق مذهب الجمهور.
 - ٥- أن الآثار عن الصحابة توافق مذهب الجمهور.
- وهذه الأمور كلها ترجح مذهب الجمهور وفق منهجهم في الحكم بضعف المرسل، وقد استدلل الدارقطني على ضعف هذا المرسل بخصوصه بأن الزهري رواه وعمل بخلافه، وبأن أبا العالية كان لا يبالي بمن أخذ.
- وأما الحنفية فيحتجون بالمرسل، ويجعلونه والموصول في درجة واحدة، ويرون «أن هذه قصة مشهورة رواها الحسن البصري وأبو العالية وابن سيرين من أهل البصرة وأفتوا بها، وروى إبراهيم في علماء الكوفة وأفتوا بها، والأوزاعي في علماء الشام وأفتى بها، ومثل هذا لا يطعن عليه بضعف الرجال وبالإرسال»^(١).

(١) راجع التجريد (١/ ٢٠٢).